جامعة دهوك

مركز دراسات السلام
وحل النزاعات

المصالحة الوطنية في العراق

دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003

فهيل جبار جلبي

المصالحة الوطنية
في العراق

جامعة دهوك

مركز دراسات السلام
وحل النزاعات

المصالحة الوطنية في العراق

دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003

فهيل جبار جلبي
مدرس مساعد

دهوك 2014

- **اسم الكتاب: المصالحة الوطنية في العراق**
- **المؤلف: فهيل جبار جلبي**
- **الاخراج الفني والغلاف: هكار فندي**
- **عدد النسخ: (500)**
- **المطبعة: خاني - دهوك**
- **رقم الايداع: (2121/14) لدى مديرية المكتبات العامة في محافظة دهوك.**

طبع هذا الكتاب بدعم من لجنة المانونايت المركزية/اربيل
Mennonite Central Committee

المقدمة

ليست المصالحة الوطنية فعلاً معزولاً عن التاريخ ولا مستقلاً بذاته وإنما هي نتاج تطورات ومخاض سياسي حاسم تقف وراءها رؤى متجددة تؤمن بالثوابت الوطنية التي تشكل هيكل المجتمع. إن أي مجتمع في العالم وعندما يمر بالمرحلة الانتقالية من الحرب إلى السلام أو من النظام الدكتاتوري إلى الحكم الديمقراطي وخاصة في فترة ما بعد انتهاء النزاع، يكون بحاجة إلى تفسير لمدى وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت سابقاً، فمن ناحية يستوجب على الدولة مواجهة تركة الماضي وآثارها السلبية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، ومن ناحية أخرى عليها مواجهة التحديات المستقبلية في سبيل بناء السلام، ومن ابرز متطلبات تلك المرحلة هي المصالحة الوطنية، إذاً ماذا نعني بالمصالحة الوطنية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أن المصالحة الوطنية هي وكما عرفها الكاتب الأمريكي جون بول ليدراخ (عمليات حيوية وتكييفية تستهدف بناء ومداواة البنية الممزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية، وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم، فهي لا تعني أبداً العودة إلى الحالة الأولى رغم الرغبة الشديدة في ذلك، بل إنها تتعلق ببناء العلاقات، والعلاقات مرتبطة بأشخاص حقيقيين في مواقف حقيقية يتعين عليهم إيجاد طريقة للتقدم معاً). أي انه يمكننا الاستنتاج مما تقدم بان المصالحة الوطنية هي عملية بناء علاقات جديدة بين الأطراف بعد تمزقها جراء نزاع عنيف، على أسس من الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة واحترام حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء، وعدم تكرار أخطاء الماضي بما يؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي ونزع

الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزاع بغية عدم تكراره مرة أخرى، فهي تعني إنهاء الخصومة والاقتتال وإحلال السلام والاتفاق على الأشياء المختلف عليها وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثار والانتقام.إن إجراء المصالحة بين الفئات المتنازعة يعد عملاً مضنياً وطويلاً وخصوصاً في المجتمعات التي لا يمكن حل نزاعاتها من خلال الفصل الجغرافي لذلك يتطلب الأمر درجة من التفاعل السلمي، كما أن المصالحة عملية تتم مع المواطنة أولاً ومع فكرة الشراكة في صنع المستقبل ثانياً، لأشخاص لهم حقوق ويتمتعون بالحريات الأساسية، وان من شروط تحقيق المصالحة الوطنية هي معرفة الحقيقة من جانب الضحية والجاني بمعرفة من ارتكب الجريمة ويتم ذلك من خلال لجان تقصي الحقائق، والرحمة التي تحمل في طياتها معنى العفو، والعدل الذي يفيد معنى المساواة، فبالنسبة لكثير من الناس فان قضية إحقاق العدل هي الأهم ويريدون محاكمة الجاني ومعاقبته، وإذا كانت العدالة تستهدف إصلاح الجاني وإنصاف الضحية فانه يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال جلسات الاستماع العلنية كما حدث في جنوب أفريقيا بعد عام 1994، وأخيراً السلام الذي يتحرك لوقف الأنماط العنيفة التي جرى من خلالها النزاع والانتقال من الأسلحة إلى الكلمات ومن الانفصال إلى الملاقاة والحوار وخلق مجال يمكن فيه للناس أن يكونوا معاً ليبدؤا العملية الطويلة وبناء المجتمع من جديد. وفي العراق اتخذ ملف المصالحة الوطنية طابعاً رسمياً وذلك عندما أعلن السيد نوري المالكي في عام 2006 عن مشروع المصالحة الوطنية والذي كان يقوم على ركنين: أولهما إنشاء هيئة وطنية عليا تعرف باسم الهيئة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية، وثانيهما إنشاء العديد من الآليات والوسائل تمثل مبادئ تقوم على أساسها هذه العملية، إلا أن المصالحة الوطنية في العراق واجهت معوقات عدة منها الطائفية السياسية أي التحزب الطائفي والقومي، وطغيان شعور الانتقام لدى

بعض الأطراف السياسية وعدم ثقتهم ببعضهما البعض، والرؤية السياسية للأحزاب التي لا تتسم بالشمول والإصلاح الذي يخدم الكافة، وتراكم المشاكل والأزمات الموروثة من النظام السابق، وكذلك التدخل الدولي والإقليمي في الشأن العراقي، إضافة إلى التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة للشعب العراقي وضعف مؤسسات الدولة السلطوية، وما رافق الدستور العراقي الجديد من أخطاء جوهرية. وقد أشار السيد (مسعود البارزاني) في هذا الصدد انه: (لا بد من تفعيل عمل الهيئة الوطنية العليا للمصالحة في العراق، وكذلك عمل المجالس المحلية في المحافظات كافة وضرورة انضمام الشخصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية إليها لتنظيم حملة عراقية وطنية ووضع برنامج ديمقراطي للمصالحة الوطنية لحل ما يمكن من المشكلات وغرس ثقافة التسامح والعفو والديمقراطية وإشاعة الثقة والاطمئنان)، وفي هذا السياق أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية السيد (عامر الخزاعي) أن المصالحة الوطنية تستثني القاعدة وحزب البعث الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي، وأشار أيضا إلى أن كل الفصائل المسلحة أدركت أن العملية السياسية جارية بشكل طبيعي. وبصورة عامة هناك عدد من الملاحظات التي يجب طرحها عند البحث في مسالة المصالحة وهي انه لا يمكن ولا ينبغي أن توضع قوانين للمصالحة وبصورة خاصة قوانين بطلب الصفح، بل يجب اعتبارها جزءاً من عملية كاملة، ويجب فهم المصالحة كما تفهم التعويضات، أي في سياق مجموعة متكاملة من الأهداف تشمل ما يلي: تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة الجناة، توضيح الحقيقة المتعلقة بأسباب العنف واقامة مؤسسات ديمقراطية وإعادة بناء المؤسسات التي تعرضت للتدمير أثناء النزاع، والتعامل بشكل عام مع العوامل التي أدت إلى نشوب النزاع، وإعادة بناء الثقة في الحكومة ومؤسساتها .

غالبا ما يبقى العنف المسلح مستمرا بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع، ويشكل العنف في مجتمعات معينة تمر بمرحلة ما بعد النزاع تهديدات مباشرة وغير مباشرة على المدنيين اكبر بكثير مما هي عليه في فترة الحرب نفسها، إضافة إلى أن هذا العنف غالبا ما يتبدى بطرق متنوعة متحديا بذلك واضعي السياسات والممارسين للتفكير بطريقة مختلفة حول كيفية تحقيق الاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان. وفي الحقيقة فان هناك أمثلة قليلة نسبيا عن برامج تعزيز الأمن التي تتعاطى بشكل كاف مع الوجوه العديدة لهذا النوع من العنف، فوقف إطلاق النار واتفاقات السلام والانتخابات لا تمضي في غالب الأحوال بعيدا بما فيه الكفاية لحماية المدنيين، وبعبارة أخرى يرتبط التعايش السلمي بشكل وثيق بقضايا النزاع والسلام والأمن والديمقراطية والمصالحة، وهذا ما سنحاول بيانه في هذا الكتاب.

مشكلة الدراسة:

لما كانت المصالحة الوطنية بمفاهيمها الوئام المدني والسلم الاهلي او الوحدة الوطنية او الاندماج الاجتماعي وغيرها تنطوي على معاني الصفح والعدل والتسامح وخصوصا في المجتمعات التي عانت اشكالاً من النزاع او الصراع او التوتر او الحروب كما في العراق بعد 2003، وكذلك التي تتسم بالتنوع الاثني، فالسؤال المطروح هنا مدى تحقق المصالحة الوطنية في العراق بعد 2003 بما تؤدي الى العيش المشترك بين ابنائه، بما يحقق الفائدة المرجوة من إدراجها في النظم والمعايير الوطنية والدولية، وبالتالي تجنب النزاعات نهائياً، وعدم انتهاك حقوق الإنسان في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلم أو من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي وارساء دولة القانون.

فرضية الدراسة:

تنطلق أساسا من فرضية مفادها بان هناك اسس ومبادئ وآليات تؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية التي تشهدها المجتمعات التي خرجت من النزاعات، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات والوسائل يكون لها من تأثير قوي على صيانة حقوق الإنسان وتحقيق العيش المشترك في تلك المرحلة وما بعدها.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة التي نحن بصددها في:

1_ بيان أهم الآليات والسبل التي تؤدي الى تحقيق المصالحة الوطنية في العراق بعد عام .2003

2_ الكشف عن الحلول الناجعة للوضع العراقي بعد 2003 وتحليلها بما يخدم المواطنين والتحول من خلالها إلى إرساء السلام الدائم.

3_ التوصل الى تصور رؤى تمكن من تقوية هذه الآليات وتفعيلها على الصعيد العراقي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراستنا من خلال بيان وتوضيح الأمور الأساسية الآتية:

1_ لا يمكن أن يكون هناك أي شكل من أشكال العدل أو سيادة القانون أو الأمن في الفترة الانتقالية التي تمر بها مجتمعات ما بعد النزاع دون احترام حقوق الإنسان واجراء المصالحة.

2_ ان اجراء المصالحة عمل مضن وطويل وشاق وخصوصا بين الفئات التي لديها تاريخ حافل من الحروب والعداء فيما بينها.

3_ إن بناء المجتمع في الفترة التي تعقب النزاع يكون من الأمور البالغة الأهمية حيث أن النجاح في اختيار الأسس الملائمة لهذا البناء من شانه أن يؤدي إلى إرساء السلام على المدى البعيد وعدم نشوب النزاعات.

4_ إن تأييد ودعم العيش المشترك يمكن أن يكون هدفا يكتنفه التحدي خصوصا في المجتمعات التي لديها تاريخ وسجل حافل من العنف والظلم، في مثل هذه المجتمعات يجب استبدال العنف والخوف والإفلات من العقوبة بالسلام والحرية والمسائلة، ويتضمن هذا حدوث تحول في الطريقة التي تتعامل فيها الحكومة مع المواطنين، ويجب دمج مفاهيم المصالحة في كل جوانب ونواحي إعادة الأعمار وبناء المؤسسات، ويتطلب هذا أن يكون هناك التزام من جانب الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بدعم وتطبيق وتنفيذ آليات المصالحة الوطنية.

5_ ان دراستنا تسلط الضوء على السبب والكيفية التي تكون فيها فترة الانتقال من الحرب إلى السلام في الغالب محفوفة بالمخاطر، فهي توثق للكيفية التي يمكن أن تؤدي فيها الجهود المبذولة لفرض عدالة المنتصر عن غير قصد إلى تفاقم الوضع، والحالات التي يكون فيها بعض القادة غير راضين عن النظام السياسي الجديد أو نتائج الانتخابات، وهو أمر من شانه بالتالي أن يغذي عملية عدم الاستقرار في المستقبل وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعنى الدراسة كذلك بتحديد سبل إخماد العنف المسلح في مرحلة ما بعد النزاع بغية تعزيز السلام وبناء الدولة والبحث عن التدابير الأمنية التي متى ما اقترنت بالتدخلات الدولية يمكن أن تقلل من مخاطر العنف المسلح وتعمل على تعزيز السلامة الشخصية وتحقيق استقرار طويل الأجل للمجتمعات التي دمرها الحرب.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه، وفق طبيعة الموضوع، على المنهج التحليلي من خلال تحليل المصالحة الوطنية وبيان مفهومها ووصف العراق قبل وبعد عام 2003 وبيان اهم الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق المصالحة الوطنية والكشف عن انجع الحلول للوضع فيه.

نطاق الدراسة:

فيما يتعلق بنطاق دراستنا فإنها تنحصر على دراسة امكانية اجراء مصالحة وطنية في مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام على المستوى الداخلي، وفي المجتمعات التي عانت من نزاعات داخلية كالمجتمع العراقي.

هيكلية الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة والفرضية الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها، تتوزع هيكلية هذه الدراسة على اربع اقسام، يعرض القسم الاول لمحة عن الوضع العراقي بعد عام2003 ومعوقات التعايش السلمي فيه، ويتطرق القسم الثاني الى التعريف بالمصالحة الوطنية، ويبحث القسم الثالث في دور الحكومة والاحزاب السياسية والمنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية والحلول للوضع العراقي، وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، والمقترحات التي من شانها أن تحقق المصالحة الوطنية.

المبحث التمهيدي
لمحة عن الوضع العراقي بعد 2003
ومعوقات التعايش السلمي فيه

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين بحيث سنتناول في المطلب الاول لمحة عن الوضع العراقي بعد عام 2003 ، اما المطلب الثاني فسنخصصه لبحث معوقات التعايش السلمي في العراق.

المطلب الاول
لمحة عن الوضع العراقي بعد عام 2003

ان رياح التغيير التي هبت على العراق بعد سنة 2003 حملت معها الكثير من المشاهد التي لم يألفها المجتمع الفسيفسائي لهذا البلد الذي عانى طويلا مرارة الاستبداد السياسي ونظام حكم الحزب الواحد، فتبدلت الأوضاع من الجذور، فالحياة النيابية وتبادل السلطة، والانتخابات التشريعية،باتت جزءاً من المشهد الجديد، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تنفس المواطنون الصعداء في ظل الظرف الحديث؟ وهل تحققت مطالب مكونات المجتمع العراقي وبالاخص المكون الكوردي الذي لاقى أكثر من غيره الجور والحرمان وهضم الحقوق من قبل الحكومات المتعاقبة؟ هل تجاوبت الاطراف العراقية مع الاستحقاقات الدستورية لاقليم كوردستان؟ وهل استطاعت جميع مكوناته العيش معا ؟ وهل تحققت المصالحة الوطنية ؟

شهد العراق بعد نيسان من العام 2003 وضعا غير مستقر بفعل جملة من المتغيرات لعل أهمها طبيعة النظام الحاكم قبل العام 2003، والذي انتهت سلوكياته كمخرج إلى جعل الازمة السياسية ذات

ابعاد مجتمعية، وهذا الامر تزامن مع وجود تدخلات خارجية قادتها الولايات المتحدة وبعض دول الجوار رغبة في تغيير النظام السياسي أو اضعافه، وانتهى الامر إلى احتلال العراق من قبل تحالف دولي، تولى كل اطرافه اداء مهمة او مهام محددة، كان ابرزها الاحتلال العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة مع السماح او عدم امكان منع دول اقليمية مجاورة بأداء ادوار سياسية وامنية ومجتمعية متعددة، وصعدت إلى السلطة والى قيادة الشارع قوى جديدة لم يكن يسمح لها بالظهور قبل ذلك، واهمها قوى ادعت انها تمثل الدين او الطائفة او العرقية او القبلية او اللغة لعراقيين محددين.

وبعد نيسان من العام 2003 اشتد الجدل بشأن ما يصلح لبقاء العراق كدولة، ولادارته، وتركت الولايات المتحدة، أو هكذا صُرح، العراقيين ليختاروا شكل نظام حكمهم، فتم اتفاق السياسيين على قبول مقررات سابقة لقوى المعارضة وجدت ان الفدرالية هي الخيار الوحيد لادارة العراق الواحد، وان عودة النظام المركزي بات شبه مستحيل، ووافق الشعب على خيارات السياسيين في منتصف تشرين الاول 2005، عندما طلب منه التصويت بالموافقة على الدستور الدائم، في غفلة من دراية الشعب ان الاستفتاء نتيجة سياسية وقانونية ملزمة له ولم تشأ القوى السياسية تثقيف الشعب بهذا الشأن. ومنذ ربيع العام 2006 وهو تاريخ نفاذ الدستور الدائم، دخل العراق في وضع سياسي ودستوري غير مستقر، بمعنى ان اقرار الصيغة الفدرالية لم تجنب العراق المشكلات التي كان يتصور انها كانت موجودة بفعل ممارسة المركزية الشديدة في ادارة الدولة سابقا، وهو ما طرح معه معضلة ما قد يسفر اليه اتجاه العراق المحتمل، خصوصا في ظل ظرف سلبية الاداء الحكومي، والسياسات غير المحسوبة والسلبية، التي تتبعها القوى السياسية، عن قصد أو دونه، في ادارة الدولة، وتغليبها مصالح فئوية واقليمية على مصالح العراق الوطنية، والتي باتت تدفع

المواطنين للنفور من السياسات الحكومية، وفي ظرف اعلان الكورد انهم قد يتجهوا نحو الانفصال عن العراق، واتجاه اكثر من قوة سياسية متسيدة في بعض المحافظات انها ستتجه نحو اعلان تشكيل اقاليم على غرار تجربة كوردستان، بل وأعلن البعض ان العراق يسير في اتجاه التفكك، بعد ان رفعت الولايات المتحدة الغطاء السياسي عن وحدة العراق وفتحت معه الغطاء على كافة الاحتمالات. ورافق ذلك غياب التراضي أو الاندماج الاختياري في تشكيل الدولة، فالعراق ليس تكويناً واحداً بحدوده المعاصرة أو الحالية أو حتى القديمة، اذ تسكنه أطياف متعددة تعيش حالة تداخل مع امتدادات إقليمية لها. ومنذ تشكيل حدوده وتكويناته بإرادة بريطانية عام 1921 عانى من مشكلة عدم تكون هوية وطنية مميزة على أساس التراضي. الامر الذي اصبح معضلة، وظهر تباكي على التاريخ والمعتقد والارض، وضاعت حرمة الدم، وضاع الاصل في اظهار الاختلاف، وضاعت الغاية من انزال الخالق للخلق على الارض. وهنا بتنا نتحدث عن كون الوضع العراقي يكون استثناءا في ظرف البيئة الدولية، وخصوصية الاستثناء أتت من حقيقة مغايرة لما موجود لسنن الطبيعة فعلا، وكونه ظاهرا قد اعلن عن انتهاء نظام ودولة ومحاولة تأسيس أخرى على أنقاضها وبأسس جديدة بعد العام 2003. وبعد الهجوم الامريكي يوم 20 مارس 2003 بعمليات قذف جوية استهدفت قصور الرئاسة فيها ومقرات حزب البعث واجهزة المخابرات وسيطرت القوات الامريكية على ميناء ام القصر وشبه جزيرة الفاو وحقول النفط، واثر اصدار الاوامر من قبل القيادات الامريكية بمضاعفة قواتها نتيجة المقاومة العراقية الا انه في النهاية تم اقتحام بغداد وكانت نهاية النظام البعثي في اليوم الحادي والعشرين للحرب الامريكية في العراق حين احكمت القوات الامريكية قبضتها على معظم انحاء العاصمة العراقية بغداد في 2003/4/9 بعد ان توغلت دباباتها داخل المدينة من عدة محاور وانتشرت في المناطق

والتقاطعات والجسور المهمة، بينما خلت المدينة من أي رموز او مظاهر للحكومة العراقية التي اختفى مسؤولوها، واعلن المتحدث العسكري الرسمي فينست بروكس ان عصر الرئيس العراقي صدام حسين قد انتهى وان الحكومة العراقية لم تعد تسيطر على العاصمة بغداد، وقد توالى خلال الثمانية شهور التالية لانتهاء الحرب سقوط معظم رموز النظام السابق سواء اكانوا على قائمة المطلوبين ام لا، وسواء اكان ذلك بالاستسلام او الاعتقال او القتل، فقد اعتقل اشقاء صدام وقتل ابناه كما استسلم طارق عزيز وزير الخارجية وفر الصحاف وزير الاعلام الى الامارات، وكانت نهاية صدام حسين يوم 13/ 12/ 2003 بالقبض عليه في حفرة قريبة من احد قصوره على نهر دجلة بقرية قريبة من تكريت واعدم في فجر عيد الاضحى الموافق 2006/12/30. وبعد سقوط بغداد مباشرة شهدت العاصمة العراقية حالة انفلات امني غير عادية حيث وقعت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق، واستهدفت بصورة خاصة الوزارات والمنشآت الحكومية والعامة والمتاجر ومقار حزب البعث والمتحف الوطني وبعض قصور الرئاسة في غياب ادنى مظهر للشرطة او قوات الامن التابعة لحزب البعث واقتحم المواطنون كل هذه الاماكن ملوحين للامريكيان بايادیهم ترحيبا بهم[1].

وفي غضون ذلك اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق مع بقاء القوات الامريكية بها الى حين الانتهاء من مهام استقرار الامن واعادة الاعمار وتسليم السلطة للعراقيين، وبعدها اعلن في بغداد من قبل شخصيات بارزة ان مجلسا مؤقتا لحكم العراق قد تشكل من بين ممثلي غالبية الجماعات

([1]) احمد سعيد تاج الدين، محنة امة : ماذا جرى في العراق؟ ، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2009، ص 201 وما بعدها.

السياسية والدينية والعرقية في البلاد، وقد تكون من (25) عضوا يمثلون الشيعة والسنة والكورد والتركمان وغيرهم وتقرر ان يتمتع المجلس بصلاحيات تنفيذية واسعة كجهة منوط بها مسؤولية ادارة البلاد تطبيقا لقرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وسوف يستمر المجلس في مهامه الى حين تنصيب حكومة منتخبة ووضع دستور جديد للعراق، وبراينا ان تشكيلة المجلس بهذه الشكل كانت اللبنة الاولى في ترسيخ النظام الطائفي في العراق، وغادر بول بريمر الحاكم المدني على العراق العاصمة بغداد يوم 2004/6/28 بعد نقل السلطة الى حكومة اياد علاوي ومن ثم تم نقلها الى حكومة الجعفري ومن بعدها الى المالكي وجرت اول انتخابات حرة في العراق عام 2005 وعام 2010[1]، وساهمت مختلف اطياف الشعب عبر ممثليها في صياغة نصوص الدستور الجديد الذي وضع سنة 2005، حيث قامت الجمعية الوطنية (لجنة صياغة الدستور) بكتابة مسودة الدستور عبر أعضاءها المؤلفين من (71) عضوا، فقد مثل (28) عضوا الائتلاف العراقي الموحد (الكتلة الشيعية)، و(15) عضوا مثلوا العرب السنة، و(15) عضوا مثلوا التحالف الكوردستاني، و(8) أعضاء مثلوا الكتلة الوسطية العلمانية، و(5) أعضاء مثلوا الأقليات (التركمان، الآشوريون، الكلدان، والايزديون)، كما قامت اللجنة عند كتابتها لمسودة الدستور بالاتصال مع مختلف مكونات الشعب العراقي من اجل الاطلاع على وجهات نظرهم وآراءهم وأفكارهم حول النصوص الدستورية، وبعد الانتهاء من كتابة مسودة الدستور تم عرضها على الشعب العراقي للتصويت عليه بطريقة ديمقراطية بتاريخ 15/ تشرين الأول/ 2005 لأول مرة في

([1]) ينظر: فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، بحث منشور في كتاب: مأزق الدستور، مجموعة باحثين، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد_بيروت، 2006، ص71_73.

تاريخ العراق، وبلغت نسبة الموافقة (78%) على الدستور مع نسبة مشاركة بلغت (62%). اما بالنسبة للانتخابات التي شهدها العراق فنرى أنها قد جرت ولكنها قامت على أسس طائفية ومذهبية وقد كان للدين مكانة جديرة فيها، وبالرغم من أن السنة قاطعوها إلا أنهم أشركوا فيها من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية حيث انيطت بهم رئاسة الجمعية الوطنية الانتقالية وكذلك ادخلوا في التشكيلة الوزارية الجديدة برئاسة إبراهيم الجعفري حيث كان نائب رئيس الجمهورية هو السيد غازي الياور وهو عربي سني وحصلوا على 6 وزارات من مجموع 32. وإذا قارنا بين انتخابات عام 2005 وانتخابات عام 2010، فإننا سنجد أن انتخابات 2005 كانت تاريخية لأنها كانت أول عملية انتخابية حرة ونزيهة إلى حد مقبول، وبموجبها تم وضع أولى لبنات الدولة العراقية الديمقراطية، ولكنها ومع ذلك كانت تحت إشراف مباشر من حكومة الاحتلال، أما انتخابات عام 2010 فقد كانت انتخابات واعدة وبمنافسة حقيقية وفعالة بإرادة العراقيين أنفسهم، اشاد المراقبون الدوليون بنزاهتها.

المطلب الثاني

معوقات التعايش السلمي في العراق

لقد ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعتهِ فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع, بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضنٍ وطويل وشاق جداً، حيث أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات, فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلما كانت من دون شك

أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة والتسامح والتعايش السلمي.

إن عملية رأب الصدع بين الأطراف المتحاربة الذين مارسوا العنف ضد بعضهم البعض تحتاج إلى بذل جهود كبيرة من أجل العثور على إطار عام وأساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد، فالحساسية المفرطة بين الجهات التي كانت في نزاعٍ دائم ومدى شعورهم بالألم والحقد والكراهية تجاه بعضهم تتطلب الحيطة والحذر الشديدين لإعادة اللحمة فيما بينهم عبر ما يسمى بالتعايش السلمي ضمن الوطن الواحد من خلال إعطاء الأولوية لمعايير الوحدة الوطنية على حساب المصالح السياسية والطائفية والعرقية الضيقة.

وفي العراق وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على سقوط النظام السابق، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب إن لم يكن غائباً تماماً، فلا زال تركة الماضي تدلي بظلالها على حياة الشعب العراقي، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض تم التقوقع خلف حجج واهية وإلقاء اللوم على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين.

صحيح أن عملية تحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي قد يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن جهود المساعدة وإعادة الإصلاح لم تكن كافية ومؤثرة، وهذا ما تسبب في إحداث المزيد من الأذى، مقابل ذلك إذا تضافرت الجهود الحقيقية على بناء المجتمع بدلاً من الوقوف على أخطاء الآخرين وإلقاء اللوم فان ذلك يشجع على تحقيق التعايش السلمي وبالتالي تجذيره في العراق.

من خلال استقراء الوضع في العراق، يمكن تحديد اهم معوقات التعايش السلمي بما يلي :

تداعيات التنوع الاثني المعززة للأعمال العدائية:

يعتبر العراق من الدول التي تتميز بتنوع الجماعات فيها، وقيامهاعلى الأسس الطائفية والقومية والدينية، فهذا التنوع بدلاً من أن يكون دافعاً قوياً باتجاه تحقيق التقدم والتطور في العراق أصبح يشكل تهديداً صارخاً للوحدة الوطنية العراقية، حيث ترك التنوع الاثني شرخاً كبيراً في العلاقات القائمة, مما أثر بشكل بالغ على مسار العملية السياسية في البلاد، وعلى نشوب نزاعات عنيفة، وبشكل خاص النزاعات القومية والطائفية، منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921. ففي كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول ذات الطابع التعددي, أصبحت قوتها في تعدد الجماعات فيها, فكل جماعة تسعى من أجل تقديم الأفضل سواء بشكل منفصل أو عن طريق التكاتف والتعاضد، حيث استطاعت أن تخلق أجواء من الحرية والديمقراطية والتعايش السلمي على الأسس الوطنية، بعيداً عن الانتماءات الاثنية الضيقة.

من خلال النظر إلى واقع العراق وما يحتويه من اختلافات دينية وقومية وطائفية ومذهبية, أصبح واضحاً للعيان غياب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي، وبقيت العلاقات هشة تستند بشكل واسع إلى التجارب الشخصية غير السليمة, مع وجود عدد قليل من التعميمات، كذلك بقيت المواقف والمشاعر الوطنية البعيدة عن الولاء الوطني بدلاً من الولاء الاثني نفسها دون أن تشهد أي تغيير ملموس ومؤثر على عملية تحقيق التعايش السلمي.

وجود بيئة سياسية غير ملائمة:

تعتمد الجهود الخاصة بتحقيق التعايش السلمي، كما هو الحال في أغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات، إلى بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن وفق أسلوبٍ ناجح لمنع تكرار النزاع مجدداً، فالساسة في الدول ذات الطابع الديمقراطي أو الدول التي تسير باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية هم أصلاً من يقومون بإدارة شؤون البلاد، ويسعون بشكل متواصل إلى تحقيق الصالح العام. غير أن البيئة السياسية في العراق تعتمد أساساً على التجاذبات واصرار الحصول على أكبر قدر من المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية، مما شكل طريقاً مليئاً بالمفاجئات غير السارة للشعب العراقي الذي يستيقظ يومياً على صوت الخلافات بين مختلف المكونات السياسية غير الواعية لذاتها ومدى خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد، مما ساهم بشكل أو بآخر في زرع ثقافة الانقسام بدلاً من الوحدة والمشاركة الفعلية وإعطاء الأولوية لمن يملك الكفاءة أياً كان مذهبه أو طائفته أو قوميته.

إن المشاركة غير الجدية والمعتمدة على المصالح الخاصة أو الفئوية من قبل زعماء الفكر والسياسة والإعلام وغيرهم, تؤدي إلى إيقاظ مشاعر الكراهية والعداء بين كافة المكونات, وبالتالي التأثير على مسار العملية السياسية وتحقيق التعايش السلمي.

إن ما يعاني منه العراق الآن هو سوء الأوضاع الأمنية حيث يشهد البلد يومياً العشرات من القتلى والجرحى جراء العمليات الإرهابية، وإن الحكومة ومن يعارضون المنهج الذي تسير عليه الحكومة لم يجدوا منفذاً للاتفاق، وبالتالي الحد من هذه الأعمال الإجرامية، فكل طرف في ظل هذه الظروف المأساوية يحاول الحصول على المكاسب

السياسية على حساب الطرف الآخر ناسين لماذا هم أصلاً موجودون على الساحة السياسية العراقية؟ ولماذا تم انتخابهم؟ وماذا عليهم أن يفعلوا بعد عملية انتخابهم؟ إن الأجوبة على هذه الأسئلة تبدو صعبة وبعيدة عن تفكير السياسيين، عليه فهذه التصرفات غير الحكيمة تمثل بيئة غير سليمة وتدفع الى وقوع المزيد من الخسائر البشرية والمادية، وكلما تأخرت المكونات السياسية في توحيد صفوفها، كلما أثرت سلباً على التعايش السلمي تحت سقف العراق.

آثار الماضي وتنامي روح الانتقام:

إن لكل جماعة داخل المجتمع تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى، من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبشكل خاص أثناء النزاعات الحاصلة بينها، حيث أن هناك شكاوي حقيقية للعديد من الجماعات ضد الأخرى، نتيجة لجرائم قد ارتكبت مؤخراً، أو في الماضي البعيد، حيث أن بعض الضغائن لها أسس تاريخية، ومع ذلك فإن الجماعات تسعى إلى تبرئة ساحتها وتحاول أن تعظم تاريخها، وكثيراً ما تتصور جيرانها ومنافسيها هم أعداء لها. ففي تبرير لمذبحة الهوتو التي أودت بحياة ما يتراوح بين ثمانمائة ألف ومليون من التوتسي في رواندا عام 1994، أصر أحد أفراد الهوتو بقوله "لم تكن إبادة جماعية بل كانت دفاعاً عن النفس"، فالقصص التي تتوارثها الأجيال شفهيا من جيل لأخر تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافة الجماعة، وكثيرا ما يتم تحريفها والمبالغة فيها بمرور الوقت ويتعامل معها أفراد الجماعة على أنها حكمة وأساس يجب التصرف وفقاً لها.

إن الماضي وما يتركه من تداعيات والرجوع إليه بين الفينة والأخرى تشكل عقبة حقيقية في مجال التعايش السلمي، إن كافة الأطراف المشاركين في العمليات العدائية لها آلامها الناتجة أساساً عن ضراوة

تلك العمليات، وبالتالي تشكل تراثاً يُزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً.

إن العراق قد شهد أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921 حتى احتلال العراق عام 2003، واستمرار بعض هذه الأحداث وتناميها بعد الاحتلال أيضاً، مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي، ودفع خلالها العراقيين ثمناً باهظاً في الأنفس والممتلكات، مما ولد روح الانتقام والبحث عن الفرص السانحة للانتقام، وبالتالي أصبح النظر إلى الماضي الأليم جزءاً لا يتجزأ من حاضرنا ومستقبلنا، وأصبحنا نتصرف وفقاً لهوى هذا الماضي فكانت نتيجة ذلك تعزيز الصراع والاختلاف بين أبناء العراق، مما عرض الأمن والسلم والتعايش السلمي لمخاطر جمة.

عليه من أجل بناء وطن على الأسس الحضارية والديمقراطية لا بد من إلقاء الماضي وراء ظهرنا، وعدم العودة إليه مجدداً، وتطبيق المقولة المشهورة "أُنظر إلى الماضي بغضب"، وبهذا فقط يمكن أن يتقدم العراق ويترسخ فيه التعايش والمواطنة الحقيقية، وبالتالي دفع تجربة التحول الديمقراطي للوصول إلى غايتها.

غياب المؤسسات السياسية الموجهة لعملية التعايش السلمي:

يمثل غياب التوجيه السياسي الواضح من قبل المؤسسات السياسية من أبرز المشاكل التي تعيق عملية التعايش السلمي داخل البلاد، وتعد المعضلة الأكثر جدية في هذا المضمار، وهي مشكلة لا تستطيع التغييرات البنيوية والجذرية أو المؤسسية أن تعالجها ما لم تتوافر النية السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات.

إن عملية تفويض جهة أو مؤسسة سياسية للقيام بمهمة إشاعة ثقافة التعايش السلمي لا يشكل شرطاً أساسياً لوضع سياسة تعايش

يمكن تطبيقها على أرض الواقع، ما لم يتوافر التوجيه الدقيق والنية الحقيقية والجهود الكبيرة التي تبذل كخطوة أولية، والتي يجب أن تتبعها جهود مستديمة من قبل كافة الأطراف والمكونات ذات الصلة من أجل تقديم التوجيه والإرشاد والدعم المادي والمعنوي في هذا الإطار، وطالما بقيت مسألة الفصل النهائي بين الأطراف المتحاربة هدفاً واقعياً للأطراف المشاركة في عملية بناء جسور التعايش فسيظل من الصعب جداً عليهم أن يعززوا التعايش دون وجود التوجيه السياسي المستمر والواضح والخطط المدروسة والخبرات الإنسانية المدربة التي لا بد من توفيرها بدعم من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي العراق وفي ظل غياب الجهة السياسية التي تسعى إلى تشجيع عملية التعايش السلمي بين المكونات العراقية، وخاصة الجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والجهة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، الذي يمثل أساساً كافة أبناء الشعب العراقي، أصبح من الصعب الحديث أصلاً عن الخطوات الأولية في مجال التعايش، حيث نرى أن عدم الوضوح وغياب التوجيه والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات هو من أبرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش ملائمة تتناسب والوضع العراقي المزري في كثير من الأحيان. وكل ما هنالك هو الوقوف على القضايا الكيدية والتسويات السياسية غير السليمة التي تؤثر على حياة الوحدة العراقية.

عليه لا بد من جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، ونرى أن تكون تلك الجهة هي البرلمان بالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء من أجل وضع خطط ملائمة والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبين والسعي بعد ذلك إلى خلق واقع مفعم

بالاتصالات مع كافة مكونات الشعب العراقي بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق.

غياب الثقة بين مكونات الشعب العراقي:

في إطار تجذير التعايش بين المكونات المتعددة داخل المجتمع، من المفيد التساؤل عن الثقة المتبادلة بين الأطراف التي كانت في صراع مستمر، ذلك أن الاهتمام بمسألة الثقة وانعكاساتها على إحلال السلام بين مختلف الأطراف مازال من المسائل غاية في الحساسية والتي يتوقف على وجودها اعمال عملية تأطير التعايش السلمي الحقيقي.

إن الأساس الضروري للتقدم من مجتمع عانى أو يعاني من الهيمنة العرقية والعنف الجماعي إلى مجتمع تسود فيه روح السلام الحقيقي، هو غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الأطراف والتشجيع على التقارب في العلاقات، وإعادة بناء الثقة عبر الحوار والتقابل والالتقاء المستمر، والتمتع بروح العفو والتسامح, ومن أبرز الأمثلة التي تناولت مسألة الثقة وجعلتها أساساً نحو التعايش الفعلي بين كافة المكونات, هو المجتمع الجنوب أفريقي في العلاقة بين البيض والسود عقب زوال نظام الفصل العنصري (الأبارتيد).

إن المجتمع العراقي بمختلف أطيافه شكل سياقاً مبنياً على التوهم والإصرار على التفكير غير المدروس والمعتمد بشكل فعلي على تداعيات الماضي وتناقضات الحاضر في الغالب الأعم وغموض المستقبل، حيث مثلت الأطراف السياسية المنبع الأساسي لهذا السياق، من خلال ما تعكسه خلافاتها السياسية من واقع مر يؤثر سلباً على تبادل الثقة فيما بين أطياف المجتمع.

بهـذا يمكـن القـول أن الطريـق الأمثـل لإعـادة الثقـة في نفـوس الشعب العراقي، وبالتالي تحسين العلاقات فـيما بـين المكونـات الاثنيـة تمهيداً لتجذير التعايش السلمي، يتمثل في الاتفاق السـياسي فـيما بـين كافة الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشـجع عـلى التقارب والتسامح والاختلاط ونسيان آلام الماضي المرير.

الفصل الاول
التعريف بالمصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية هي وكما قلنا ليست فعلاً معزولاً عن التاريخ ولا مستقلاً بذاته، بل هي نتاج تطورات ومخاض سياسي حاسم ومتجدد، [1]. اذ غالباً ما تطالب المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية بتفسير مدى وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت سابقا، فمن ناحية يستوجب على الدولة مواجهة تركة الماضي وآثارها السلبية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، ومن ناحية أخرى عليها مواجهة التحديات المستقبلية في سبيل بناء السلام، ومن ابرز متطلبات تلك المرحلة المصالحة الوطنية، حيث تستدعي المصالحة التفكير العميق من قبل كافة الأطراف من اجل إنهاء الأشياء غير المرغوبة وإيجاد الحلول الإبداعية للمشاكل العميقة، لذا فان عملية المصالحة تنظر إلى القضية كفرصة سانحة لاستكشاف وفهم وتغيير الأسباب والأنماط التي تتسبب في إشعال فتيل النزاعات داخل المجتمع، وهذا يتطلب بشكل أو بآخر ربط مضمون القضية المطروحة وما يصاحبها

(1) أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، ط1، معهد الهوقار، جنيف، 2007، ص16.

من مشكلات وخلافات بالهياكل الفاعلة في المجتمع وبالتالي حلها بشكل جذري[1].

وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنخصص الفرع الأول لمفهوم المصالحة الوطنية، وفي الفرع الثاني سنبين آليات المصالحة الوطنية.

المبحث الاول
مفهوم المصالحة الوطنية

سنتناول في هذا الفرع تعريف المصالحة الوطنية، ثم سنتطرق إلى شروطها.

أولاً: تعريف المصالحة الوطنية: ليس هناك تعريف شامل ومانع للمصالحة، عليه هناك العديد من التعاريف التي تطرق إليها الباحثون في هذا المجال فمنهم من عرف المصالحة بأنها "العودة معا إلى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء أفعال خاطئة مثل (الخيانة، عدم الوفاء، استخدام العنف)، سواء كانت حقيقية أو محسوسة من قبل احد الطرفين أو كليهما، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما"[2].

---

(1) John Paul Leaderach, Building Peace, Sustainable Reconciliation In Divided Societies, United States Institute Of Peace Press, Washington, 1997,PP.23_24.

(2) Trudy Govier, Forgiveness and Revenge, First Edition, Routledg: Taylor and Francis Group Press, New York,2002, P.141.

وتعرف المصالحة الوطنية ايضاً بأنها "عمليات حيوية وتكيفية تستهدف بناء ومداواة البنية الممزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية، وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم، فهي لا تعني أبداً العودة إلى الحالة الأولى رغم الرغبة الشديدة في ذلك، بل إنها تتعلق ببناء العلاقات، والعلاقات مرتبطة بأشخاص حقيقين في مواقف حقيقية يتعين عليهم إيجاد طريقة للتقدم معا"[1].

وتعرف كذلك بأنها "نوع من التفاهم والتوافق للخروج من الأزمة والعنف الحاصل، بالطريقة التي تعتمدها اغلب الدول في فترة ما بعد النزاع بهدف إيجاد آليات وحلول ناجعة يقبلها الناس ويستجيب لها الواقع عن طريق تسعى فيه إلى الخير والسلم الاجتماعي وتأمل دائما بإيجاد حلول يقبلها الناس ويتفاعل معها المحيط ويستجيب لها الواقع عن طريق الإنصاف وتحقيق العدالة وبالصيغة التي تجعل من المصالحة مشروع اتفاق جماعي وطني مصيري وحتمي"[2].

وعرفت أيضا بأنها "مشروع للسلام الوطني بما يحقق العدالة والاستقرار ونزع فتيل التوتر وتحكيم سيادة القانون في المجتمع وبناء قاعدة الحوار السلمي الديمقراطي بين الجميع، كأساس لتقدم المجتمع، وهي من الأركان الأساسية في عملية التحول بنقل الشعب من حالة الفوضى أو الضبابية إلى حالة الاستقرار والوضوح في الرؤية المستقبلية والتعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع"[3].

([1]) John Paul Leaderach, OP. Cit., P.30.

([2]) د. خميس دهام حميد، دور العشائر العراقية في المصالحة الوطنية، بحث في كتاب (مجموعة مؤلفين)، المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الأمل العراقية، بغداد، 2009، ص100.

([3]) حوار من اجل المصالحة، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، (ب.م)، 2009، ص2.

ومما تقدم يمكن تعريف المصالحة بأنها بناء علاقات جديدة بين الأطراف بعد تمزقها جراء نزاع عنيف، على أسس من الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة واحترام حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء، وعدم تكرار أخطاء الماضي، بما يؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي، ونزع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزاع بغية عدم تكراره مرة أخرى، أي أنها تعني إنهاء الخصومة والاقتتال وإحلال السلام والاتفاق على الأشياء المختلف عليها، وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثار والانتقام.

عند تناول منهج يرتكز على العلاقات، يصبح من الممكن تصور الصعوبة البالغة للمصالحة بعد فترات مثيرة من العنف والحروب الأهلية، وبوجه عام فان اتفاقات السلام وأساليب حل النزاع المتخذة من قبل أطراف النزاع تتعامل مع القضايا ذات المحتوى المؤثر في العلاقات القائمة لإنهاء كافة الأشياء غير المرغوبة والتي تمثل عائقا رئيسيا في سبيل إحلال السلام والتي تتطلب العمل الفوري، ومن جانب آخر فان المصالحة تتركز بشكل أساسي في فهم الجوانب السيكولوجية والذاتية العميقة لتجارب الأفراد، ليس فقط فيما يتعلق بماضيهم القريب بل بكل تراكمات الماضي وآثارها السيئة على علاقات الجماعات المتنازعة، فالمصالحة لا تتطلب فقط أن يقرر الأشخاص ما سيفعلونه تجاه قضايا محددة، بل أيضا محاولة فهم الذات والمجتمع، وإعادة النظر في كل شيء. فبناء العلاقة مع الآخر دائماً ما يصحبها تغيير في كيفية فهمك لذاتك ومجتمعك، لذا فالمصالحة تتطلب أن يبدأ الأفراد عملية إعادة بناء هوياتهم، وان تتم في فترة تتسم بالتغيير العاجل والسريع وغير المتوقع وعادة في التقرب الفعلي من بعضهم

البعض، وهي تستدعي التفكير في كيفية ايجاد حلول إبداعية لمشكلات كانت ولا تزال قائمة[1].

ان إجراء المصالحة بين الفئات المتناحرة يعد عملاً مضنياً وطويلاً، وخصوصا في المجتمعات التي لا يمكن حل نزاعاتها العرقية من خلال الفصل الجغرافي، لذلك يتطلب الأمر درجة من التفاعل السلمي[2]. كما أن المصالحة عملية تتم مع المواطنة أولا، ومع فكرة الشراكة في صنع المستقبل ثانيا، لأشخاص لهم حقوق ويتمتعون بالحريات الأساسية[3].

ثانيا: شروط المصالحة الوطنية: هناك أربعة شروط رئيسية لازمة لتحقيق المصالحة الوطنية في المجتمعات التي شهدت النزاعات ذات الطابع العنيف، وهي كالآتي[4]:

1_ الحقيقة: تعني الحقيقة من جانب الضحايا المواجهة والدفاع عن مخاوفهم، وتعني من جانب الجناة معرفة وفهم أفعالهم، ومن جانب جميع أعضاء المجتمع الحذر ودراسة الأسباب والنتائج العميقة للعنف، وتفسير ما حدث، فالهدف من وراء الحقيقة هو إتاحة الفرصة للمجتمع لمعرفة الأحداث والمسؤوليات التي تقع على عاتق

([1]) John Paul Leaderach, OP, Cit, P.37.

([2]) انطونيا تشايز؛ مارثا ميناو، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الاثني العنيف، ترجمة: فؤاد السروجي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،2006، ص ص207_208.

([3]) د. فيوليت داغر، حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، بحث منشور في مجلة احترام: المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد السادس، 2007، ص5.

([4]) Simon Fisher, Dekha Ibrahim Abdi, Jawed Ludin(eds), Working With Conflict: Skills and Strategies For Action, First Edition, Zed Book Press, London, UK, 2000,P P.132_137.

كل من كان له دور فيها، ولابد من معرفة الحقيقة للتقدم صوب المصالحة[1].

والحقيقة كوسيلة أو شرط للمصالحة الوطنية الشاملة تتطلب قبل كل شيء التقصي والتحري من قبل لجان خاصة والتي تسمى بلجان الحقيقة والتي عادة ما تكون على هيئة محاكمات، وهي كقوة اجتماعية تختص برواية قصة ما مرة أخرى أو بشكل آخر في ميدان عام بكامل تفاصيلها، بحيث تستطيع جميع الأعين والآذان أن تسمع وترى، فمن وجهة نظر ومشاعر أولئك الذين عانوا وفقدوا أسرهم وأحبائهم خلال نزاع عنيف على وجه الخصوص تمثل الحقيقة وسيلة لتخفيف التخمينات التي لا تنسى والتي لا تبدو لها نهاية، وتخفيض غموض التكهنات، فالناس يريدون معرفة ماذا حدث ولماذا؟، وان الدافع الأساسي للحقيقة هو كشف وإيضاح ما كان محاطاً بالسرية ومخفياً، وهناك فرق شاسع _من حيث المعنى الاجتماعي وليس من حيث الاشتقاق_ بين المعرفة والإقرار، فبينما يكون الدافع المبدئي للحقيقة هو أن تكون معروفة، فان الطاقة الأكبر التي تنطوي عليها ربما تكون الحاجة لإعلان وإقرار ما هو معروف والاعتراف به، وان الإقرار المطلوب لا يكون كاملاً إلا إذا كان الاعتراف بما حدث يدل بصورة مباشرة ليس على مجرد معرفته والاعتراف به علانية فحسب بل انه كان خطأً لا تقبله المعايير الإنسانية اللائقة، وان الاعتراف بما حدث من قبل مرتكب الجريمة يعني انه يقر بوجود الآخر (الضحية) ليس كمجرد شيء وإنما كشخص تعرض للأذى، وإذا لم يكن للحقيقة صوتاً وجسداً يرمز إلى وجودها، فان تجربة عملية المصالحة ستكون سطحية وزائفة وتخفي حجم الظلم والمعاناة[2].

([1]) مارك فريمان؛ بريسيلا ب. هاينز، المصارحة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004، ص16.

([2]) John Paul Leaderach, OP.Cit., P.39.

ونعتقد وكما هو الحال في العديد من النزاعات العنيفة والطويلة الأجل، والتي يكون كلا الطرفين فيها قد قاسى العنف وعانى من الخسارة، يصعب جدا إيجاد مجال للإقرار بالحقيقة، حيث أن كل طرف يبرر خسائره ويحميها، ويلقي اللوم على الطرف الآخر، ويتوقع مبادرة الآخر بالاعتراف.

2_ الرحمة: الرحمة تحوي في طياتها معنى العفو ولكنها أكثر من ذلك، إنها قدرة الأفراد الذين تأذوا جراء العنف في إبداء الاحترام من خلال الروح الإنسانية لديهم، والموافقة على العيش بشكل سلمي مع الجناة[1]. فمثلا كيف نمنع فقد جيل من الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية؟ وكيف يمكن إعادة دمج الجندي الطفل في مجتمع ارتكبت فيه الأعمال الوحشية من قبل هذا الطفل نفسه الذي جند اجبارياً وتم حمله على ارتكاب الجرائم كما في ليبيريا وسيراليون؟، إن هذا السؤال هو صوت الرحمة وطاقة الرحمة، حيث علينا النظر إلى المستقبل وذلك من خلال دافعين: الأول: هو اكتشاف كيفية تنظيم المكان اجتماعياً بما يسمح ببداية جديدة، والثاني: هو اكتشاف كيفية القيام بذلك في سياق علاقات تكاملية غالباً ما تكون مباشرة والتي يجب فيها على ضحية العنف أن يجد طريقة ما للتعايش مع مرتكب أعمال العنف في نفس النطاق الجغرافي، فدوافع الرحمة تهدف إلى التفكير المستقبلي مما يوفر مجالاً لإعادة بناء الأفراد والمجتمعات المتأثرين بالنزاع. إلا أن اهم تحديات الرحمة في المستوى الأول هو كيفية تقابل الأعداء السابقين والتعايش معا في بيئة اجتماعية واحدة، وفي المستوى الثاني والاهم أنها تعرض لنا عملية اتجاه الأفراد والمجتمع بالكامل نحو تغيير أنماط السلوك والعلاقات، وان جهود تنظيم الرحمة

(1) Simon Fisher, Dekha Ibrahim Abdi, Jawed Ludin(eds), Op. Cit., P.134.

تتضمن مبادرات منظمة بحيث أن العفو عن الأفعال السابقة بشكل أو بآخر يوفر إعادة اندماج الافراد أو الجماعات المسلحة في الحياة المدنية، وإطلاق سراح الذين شاركوا في فترات العنف وتم القبض عليهم خلالها ليعودوا إلى المجتمع، ومع ذلك فبمجرد تسييس الرحمة وتحويلها إلى برنامج تستبدل بذلك أهم ميزاتها بالضغط البرمجاتي على المجتمع لإخفاء وجه الماضي أو التخلص منه [1].

لذا يجب ايجاد التوازن بين الرحمة والعدل وعدم التفريط باحدهما على حساب الآخر، بحيث ان العفو يجب ان يصدر بحق الجناة اذا كان ذلك ضروريا لتحقيق المصالحة الوطنية، وفي نفس الوقت يجب معاقبة اولئك الذين ارتكبوا جرائم وحشية بحق الانسانية، وأن الرحمة يجب أن تصدر من الضحية تجاه الجاني في حال كون الأخير قد أبدى ندمه بكل أفعاله وأراد التغيير الحقيقي، أما في غير ذلك فان الرحمة لا تؤدي إلى تحقيق غرض السلام والمصالحة الوطنية.

3_ العدل: إن العدالة تفيد معنى المساواة، بحيث أن لكل فرد حقوق متنوعة والتي لا يمكن إلغاءها في منظومة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه التسمية متسقة مع نظام الحريات للجميع، بحيث تلغى جميع أشكال اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[2]. والعدل في معناه العام هو مزيج من القيم

([1]) John Paul Leaderach, OP. Cit., P.38.

([2]) جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص148.

الدينية والأخلاقية والاجتماعية وهو يفيد الأنصاف والاعتدال والاستقامة[1].

إن الطريق إلى المصالحة يتطلب أكثر من ذاكرة جماعية للصفح والعفو عن الماضي، بل انه يتطلب إضافة إلى عدالة الأفراد، عدالة المجتمع[2]. فبالنسبة لكثير من الناس فان قضية إحقاق العدالة هي الأهم ويريدون محاكمة الجاني ومعاقبته، وإذا كانت العدالة تستهدف إصلاح الجاني وإنصاف الضحية فانه يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال جلسات الاستماع العلنية[3]. ففي جنوب أفريقيا وضعت لجنة تقصي الحقائق قاعدة تقضي بمنح الأشخاص الذين تورطوا في جرائم ضد الإنسانية عفواً عاماً إذا ما تقدموا طواعية واقروا بجميع أفعالهم علانية، بحيث أن العفو في هذه الحالة يعني تخلي الضحايا من حقهم في سبيل إعادة المجرمين إلى منظومة المجتمع[4]. وهنا يمكن أن نرى طريقة تنظيم العدل بصورة مبرمجة، ومع ذلك فان هناك من الأفراد من سيقول أن العنف الذي ارتكب بحق أسرنا لا يصدقه عقل ويجب محاسبة الذين ارتكبوا هذه الجرائم، ويجب كذلك تعويضنا عن خسائرنا، إذن فهنا يبدأ الشعور بالدافع إلى العدل وطاقته. ونظراً لارتباط دافع العدل بتحويل النزاعات والمصالحة، فانه يتحقق من خلال ثلاثة طاقات: الأولى خاصة بالمحاسبة أي إجراء محاسبة لتحميل الأفراد الذين تورطوا في العنف مسؤولية أفعالهم

([1]) عبد الهادي عباس، أزمة العدالة، ط1، دار الحارث، دمشق، 2007، ص ص13_15.

([2]) Elin Skaar, Siri Gloppen, Astri Suhrke, Roads To Reconciliation, First Edition, Lexington Books Press, United States Of America, 2005, P.18.

([3]) هيثم مناع، مستقبل حقوق الإنسان: القانون الدولي وغياب المحاسبة، ط1، الأهالي للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية الأوروبية، باريس، 2005، ص205.

([4]) Desmond Tutu, No Future Without Forgiveness, First Edition, Double Day A Division Of Random House. Inc, New York, 2000, P272.

ومن أشكالها توقيع العقوبة، أما الطاقة أو الدافع الثاني هو التعويض عن الضرر الذي وقع بحيث أن مرتكب الجريمة لا ينبغي أن يحاسب فقط، وإنما يجب أن يدفع ليعيد بشكل ما الحال إلى ما كانت عليه سابقا، أما الدافع الثالث الرئيسي للعدل فيتعلق بالمساواة والإنصاف، حيث أن اغلب النزاعات العنيفة يكون من أسبابها عدم المساواة وافتقار الوصول إلى الموارد الأساسية والإبعاد عن عمليات صنع القرار[1].

وعليه فإننا نرى أن تحقيق العدل من خلال دوافعه الثلاثة هو من أهم شروط تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار وعدم نشوب النزاعات مجددا، والذي ينعكس في النهاية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

4_ السلام: إن السلام يتحقق من خلال عنصرين هما:

ا_ انه يتحرك لوقف الأنماط العنيفة التي جرى من خلالها النزاع وهذا ما يسمى بعملية السلام، أي الدعوة من اجل وقف القتال وغالبا ما يرتبط ذلك بالنشاط الأضيق لمحادثات السلام والمفاوضات، والانتقال من الأسلحة إلى الكلمات ومن الانفصال والبعد إلى الملاقاة والحوار.

ب_ أما العنصر الثاني فيتمثل في خلق مجال يمكن فيه للناس أن يكونوا معا للبدء بالعملية الطويلة وبناء المجتمع من جديد[2]. حيث أن السلام داخل المجتمع هو من الشروط المهمة لتحقيق المصالحة، ويتطلب احترام الدولة لحياة مواطنيها، وإن المصالحة (وكما هو

([1]) John Paul Leaderach, OP, Cit, P.38.

([2]) Simon Fisher, Dekha Ibrahim Abdi, Jawed Ludin(eds), Op, Cit, P.136.

موضح في الشكل ادناه) تتحقق عند اجتماع هذه الشروط الأربعة معاً، فإذا كان لدينا الرحمة على حساب الحق نسقط فريسة للتلاعب والإفلات من العقاب والافتقار للمحاسبة، كذلك فان السلام دون العدل هو مظهر زائف وخداع. أما عند اجتماع هذه العناصر معاً تتحقق المصالحة الوطنية وهي بدورها تؤدي إلى تعزيز السلم وحماية حقوق الإنسان من أن تنتهك جراء النزاع.

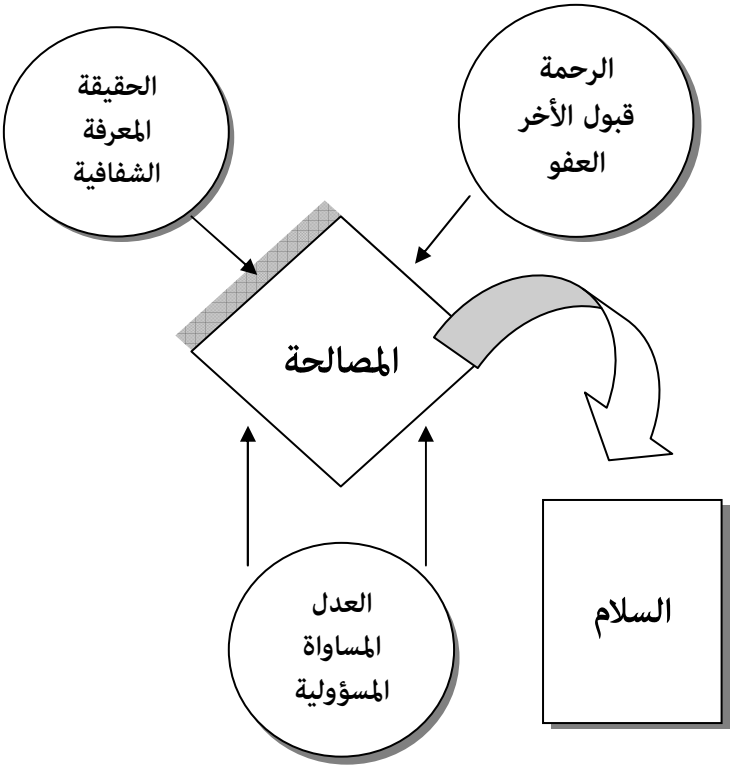

المبحث الثاني
آليات المصالحة الوطنية

قد تبدو مسألة آليات المصالحة من المفاهيم والافكار الجديدة المطروحة، ولكن اية فكرة ستظل هكذا دون البحث عن سبل لتفعيلها، ذلك ان هذه الآليات هي التي تكشف عن نجاح الفكرة واخفاقها وكذلك عن مدى قبولها واستهجانها، وخاصة في المجتمعات التي حصلت فيها امور تكشفت بشاعتها بعد رحيل دكتاتور، وسنتناول في هذا الفرع آليات المصالحة الوطنية في فقرتين، بحيث سنخصص الفقرة الأولى للعدالة الانتقالية، أما الفقرة الثانية فسوف نخصصها للتسامح وكما يأتي:

أولا: العدالة الانتقالية: تضم العدالة في فترة ما بعد النزاع عددا من الآليات التي تستهدف إتاحة الفرصة أمام مجتمعات ما بعد النزاع للتعامل في ظل ظروف التغيير الجذري، مع الفظائع التي حدثت في الماضي[1]. ولغرض بيان مفهوم العدالة الانتقالية وتوضيح كيفية كونها ضمانة لتعزيز المصالحة الوطنية بعد انتهاء النزاع نتعرض لتعريفها أولاً ومن ثم نبين أهم عناصرها ثانياً.

1_ تعريف العدالة الانتقالية: في عام 2004 عرف الأمين العام السلبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) العدالة الانتقالية بأنها عملية تشمل "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية

([1]) درازان دوكيش، العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية الدولية: في مصلحة العدالة؟، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد49، العدد (867)، أيلول، 2007، ص149.

كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة"[1]. كما شدد الأمين العام على أن الاستراتيجيات المنتهجة في سياق العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة، بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل الجبر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي وفرز الموظفين لتثبيتهم أو فصلهم، وينبغي أن تسعى العدالة الانتقالية إلى النظر بصورة أكثر شمولا في الأسباب الجذرية للنزاعات وما يرتبط بها من انتهاكات لجميع أصناف حقوق الإنسان وكيفية العيش المشترك مجددا.

إن العدالة الانتقالية يجب أن تكون بشكل يتم فيه مساعدة المجتمعات المكبوتة التي تبغي التحول نحو الديمقراطية وذلك عبر التصدي لانتهاكات الماضي وآثاره المؤلمة، كما انه ومن اجل ترسيخ ثوابت الإنصاف لا بد من الاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فتركز بشكل متسق على حقوق واحتياجات الضحايا وأسرهم، واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، ولتحقيق العدالة الانتقالية يتطلب وضع برامج تصمم في سياق مشاورات متعمقة مع المجتمعات المحلية المتأثرة[2].

إن العدالة الانتقالية هي برنامج للتحول من حالة الارتباك والفوضى التي خلفها النزاع نتيجة للإرث الهائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان إلى حالة النظام الديمقراطي ألتعددي بعد

([1]) ينظر: تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشان سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، الوثيقة (2004)S/2004/6/6.

([2]) أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات: المشاورات الوطنية بشان العدالة الانتقالية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك_جنيف، 2009، ص1.

إزالة جميع الآثار التي خلفتها الحروب بحيث يحترم النظام الجديد الاختلاف ويثري التنوع ويحمي حقوق الإنسان[1].

2_ عناصر العدالة الانتقالية: يمكن القول ان العناصر المكونة للعدالة الانتقالية تتمثل في الآتي:

ا_ المحاكمات.

ب_ لجان تقصي الحقائق.

ج_ تعويض الضحايا.

د_ إصلاح مؤسسات الدولة.

هـ_ إحياء الذكرى.

وسنقوم بتوضيح مضامينها كما يأتي:

أ_ المحاكمات: تعد المحاكمات من أهم عناصر العدالة الانتقالية، واستنادا إلى أحكام القانون الدولي، تلتزم كل الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على المسؤولين عنها، والتي تتطلب كحد أقصى الالتزام بالتسليم أو المتابعة، وكحد أدنى إلحاق تدابير جزائية لا تتنافى كثيراً مع حجم انتهاكات حقوق الإنسان المعنية. ويمكن أن تساعد المحاكمات في إعادة الشعور بالثقة بين المواطنين حول سيادة القانون، ويمكن لها أن تخلق الإحساس بوجود النظام والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والتنوع، وان الأمر يستحق الاستمرار في بناء الديمقراطية، ويمكن لها أن تساهم في إرساء روادع خاصة وعامة والتعبير عن الإدانة للسلوك الإجرامي، وتوفير شكل مباشر من المحاسبة لمرتكبي تلك الأعمال والعدالة للضحايا، والمساهمة في زيادة ثقة الشعب في قدرة الدولة ورغبتها في

([1]) لاجان محمد أمين عثمان، العدالة الانتقالية: العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة / جامعة السليمانية، 2009، ص6.

إنفاذ القانون واحترام الحقوق، وفي بعض الحالات المساعدة على إعادة تأهيل المجرمين[1]. إن أي حوار أو مصالحة إذا لم تنطلق من احترام الدستور والقانون وحقوق الإنسان ومن فرز بين متهمين يحالون للمحاكم لكي ينالوا ما يستحقون فضلا عن تعويض الضحايا عن الأضرار، وبين غير متهمين بجرائم يعتذرون عن سلوكهم الخاطئ أبان النظام السابق لكي يصفح الناس عنهم فان المصالحة الوطنية لن تتحقق[2]، في العراق مثلا في آب 2005 اعتمد البرلمان العراقي نظاماً أساسياً جديداً للمحكمة العراقية العليا وجرت محاكمة رموز النظام السابق، واستمرت محاكمة الدجيل من 19_تشرين الأول_2005 إلى 21_كانون الأول من العام نفسه عند صدور الأحكام النهائية، وصدر الحكم الذي أقرته فيما بعد الهيئة التمييزية بإعدام صدام حسين وستة آخرين بارتكابهم سلسلة من الجرائم منها جرائم ضد الإنسانية والقتل العمد والتعذيب والاحتجاز التعسفي، وتم اعدام صدام حسين بعد أربعة أيام من صدور الحكم واعدم ثلاثة من المسؤولين الكبار على مدار الأسابيع التالية[3]. ونعتقد انه لا يمكن تطبيق أية تجربة في العالم في مجال العدالة الانتقالية بكامل تفاصيلها على حالة العراق إلا في مجالات محددة وبما ينسجم مع خصوصيات المجتمع العراقي، وانها ولحد الآن لم تاخذ مجراها الكامل فيه حيث ان هنالك تغاضي عن محاسبة عن بعض المسؤولين ممن ارتكبوا جرائم في ظل النظام السابق، وان القوى التي تتولى مسؤولية التغيير في العراق هي من يجب أن تقوم بمهمة توجيه مثل هذا الخطاب ولجميع العراقيين

([1]) لاجان محمد أمين عثمان، مصدر سابق، ص ص18_19.

([2]) د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، 2010، ص184.

([3]) اريك ستوفر؛ ميراندا سيسون؛ فونج فام؛ باتريك فينك، العدالة المؤجلة: المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد90، العدد (869)، 2008، ص288.

وبمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية والاثنية والطائفية والدينية، لتؤكد أن تطبيق العدالة الانتقالية هو خطوة أساسية وحاسمة نحو بناء الديمقراطية في العراق.

ب_ لجان تقصي الحقائق: شهد العقدان الماضيان إنشاء (لجان الحقيقة) في (21) مجتمعاً من المجتمعات الخارجة من النزاعات، منها على سبيل المثال تشاد وتيمور الشرقية وغانا وغواتيمالا وجنوب أفريقيا وسيراليون و نيجيريا وبنما والبوسنة ويوغسلافيا وتيمور الشرقية وبيرو بهدف إقامة جسر تاريخي بين ماض عميق الانقسام ومليء بالآلام، ومستقبل يقوم على إرساء حقوق الإنسان[1]. ويعتبر مد جسور الربط بين اللجنة والجمهور من الأنشطة ذات الأهمية الكبرى لتحقيق الغرض المطلوب، مثل إقامة اجتماعات لرفع الوعي العام أو تحضير ونشر وتوزيع النشرات أو أشرطة فيديو أو إصدارات شعبية تعَرَف بدور اللجنة ومهمتها، وكذلك عن طريق الانخراط مع المنظمات غير الحكومية والشعبية المحلية والإعلام، وان هذه اللجان تقوم بتلقي الشهادة من الضحايا وتجمع المعلومات في اجتماعات خاصة مغلقة تدور غالباً بين موظفي اللجنة والضحايا الذين يدلون بشهاداتهم بصورة فردية وذلك بهدف إثبات الحقيقة بشان الماضي، وتوفير فرصة للضحايا للخروج من صمتهم وسرد تجاربهم المأساوية في جو متعاطف وآمن بوجه عام[2].

ففي سيراليون وبعد حرب أهلية استمرت احد عشر عاماً، اشتهرت على المستوى الدولي بما صاحبها من تشويه بالبشر وبتر لأعضاء الجسم

([1]) بيتر سلاغليت، الارشيف العراقي الجديد: كشف المطمورات، بحث في كتاب المجتمع العراقي: حفريات سوسيولجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد_ بيروت، 2006، ص121.

([2]) Nigel Biggar, Burying The Past: Making Peace and Doing Justice After Civil Conflict, First Edition, Georgetown University Press, Washington, 2003, P.101_105.

والعنف الجنسي واستهداف الأطفال، من قبل متمردي الجبهة الثورية المتحدة والمجلس السابق الحاكم للقوات المسلحة وميليشيا قوة الدفاع المدني الموالية للحكومة، بدأت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جلسات الاستماع العلنية في سيراليون في نيسان عام 2003، وبات النظر إلى هذه اللجان كجزء من تسوية النزاعات وتحقيق المصالحة، وان هذه اللجنة كنظيرتها في جنوب أفريقيا ثمنت نوعاً خاصاً من ممارسات الذاكرة (قول الحقيقة) أي السرد العلني لذكريات العنف، حيث نص قانون اللجنة لعام 2000 على أن قول الحقيقة هو الوسيلة الأساسية الذي تسعى اللجنة من خلالها إلى تحقيق الأهداف الخمسة لمهمتها: إعداد سجل تاريخي غير متحيز للانتهاكات، التعامل مع مسالة الإفلات من العقاب، الاستجابة لاحتياجات الضحايا، تشجيع مداواة الجراح والمصالحة، ومنع تكرار الانتهاكات والاعتداءات التي حدثت. إلا انه ورغم هذا كان التأييد الشعبي لهذه اللجنة ضئيلا كون معظم الناس فضلوا إتباع نهج (الصفح والنسيان)، أي أرادوا السلام وحسب ولم يهتموا بما حدث وبما لم يحدث، كذلك امتنع المقاتلون السابقون في بعض المناطق من الحضور أمام اللجنة لخوفهم بان المعلومات التي سيدلون بها إلى اللجنة ستجد سبيلا إلى المحكمة الخاصة، وأدى هذا كله إلى عدم تحقيق اللجنة لأهدافها. وفي ظل هشاشة الوضع الأمني وغياب أية وسيلة من وسائل الحماية للذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة خشي الكثير من المدنيين ثار المقاتلين السابقين، إضافة إلى الصلة الوثيقة بين أعضاء اللجنة وبين حكومة حزب الشعب السيراليوني الحاكم[1]. هذا على عكس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا التي تعد من ابرز

(1) روزاليند شو، إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون، تقرير معهد السلام الأمريكي، واشنطن، ذي الرقم (130)، 2005.

الـنماذج الناجحـة في تحقيـق المصـالحة، حيـث كـان شـعب جنـوب أفريقيا، والبيض منهم بصورة خاصة، رافضين في البداية للجنة الحقيقة والمصالحة، ولم تكن هذه اللجنة بلا عيوب إلا أنها كانت مؤسسـة غـير عاديـة، فقـد تصـور العديـد مـن المحللـين أن تسـليم حكومـة سـوداء للحكم في جنوب أفريقيا يعني اندلاع موجات من الانتقـام والثـار مـن البـيض نتيجـة لكـل مـا عانـاه السـود في جنـوب أفريقيـا منـذ عصـور الاستعمار وحتى عصر حكم الفصل العنصري، ولكن ما حدث كان غـير هذا، فقد اندهش العالم إزاء النبالة التـي تجلـت واضـحة في كـل يـوم قبـل تشـكيل لجنـة الحقيقـة والمصـالحة، حـين بـادر ضـحايا الفظـائع والأعمال الوحشية إلى مسامحة معذبيهم حتى إنهم كـانوا يعـانقونهم في بعض المناسـبات، وسـاعدت اللجنـة في شـفاء الجـراح وانـدمالها إلى الأبد[1].

ومن السمات المشتركة للجان تقصي الحقائق، أنها هيئات مؤقتة غالباً ما تعمل لمدة عام أو عامين، وهي هيئات معترف بها رسميا ومفوضة من قبل الدولة وتستمد صلاحيتها منها أو من المعارضة أو ينص عليها في اتفاقية السلام، وهي هيئات غير قضائية وعادة ما تنشا في غمار عملية تحول أو انتقال إما من الحرب إلى السلام أو من الحكم الدكتاتوري إلى الديمقراطية، وتصب اهتمامها على الماضي وتحقق في أنماط التعديات وانتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا في حدث واحد بعينه، وتكمل عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها، وهذا يساعد على إثبات حقيقة الماضي ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتحفز على النقاش العام وتوصي بتعويضات للضحايا والإصلاحات القانونية والمؤسسية وتعزيز

([1]) حوار من اجل المصالحة، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، مصدر سـابق، ص ص11_12.

المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي[1]. ويتم إنشاء تلك اللجان بطريقتين: إما عن طريق البرلمان أو عن طريق السلطة التنفيذية[2].

ج_ تعويض الضحايا: أمام الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، أصبح لزاماً على الحكومات ليس التصدي فقط لمرتكبي هذه التجاوزات، بل وكذلك ضمان حقوق الضحايا بتهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم وتحقيق العدل وجعلهم يتقبلون العيش مع مرتكبي الجرائم بواسطة التعويض عن بعض ما لحق بهم من الضرر والمعاناة. ولأجل المضي قدماً فهناك نقاط مرجعية لقياس التقدم المحرز في مجال العدالة الانتقالية، ومن هذه النقاط التعويض. كما في حالة تعويض العراقيين الذين وقعوا ضحية للنظام السابق، وينطوي مفهوم التعويض على عدة معان من بينها التعويض المباشر (عن الضرر أو ضياع الفرص)، ورد الاعتبار (مساندة الضحايا معنويا وفي حياتهم اليومية)، والرد (استعادة ما فقد قدر الإمكان). ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع (مادية ومعنوية)، والفئة المستهدفة (فردية أو جماعية)، كذلك يجب تحديد الضحايا أو الفئة المستهدفة بالتعويضات [3]. وإذا استعرضنا برامج التعويضات المادية في بعض المجتمعات فان المجتمع العراقي وبعد ما عانت اغلب مكوناته من ظلم الانظمة السابقة وبالاخص النظام العراقي السابق، فانه يجب على الحكومة العراقية تخصيص جزء من الميزانية العامة لتعويض ضحايا عمليات الانفال والقصف الكيمياوي والقتل العمد، سواء من الكورد او الشيعة او غيرهم من ابناء الشعب العراقي، وقد نص

([1]) مارك فريمان؛ بريسيلا ب. هاينز، مصدر سابق، ص4 وما بعدها.

([2]) Janet Cherry, John Daniel, Researching The Truth, In Deborah Posel, Graeme Simpson (eds), Commissioning the past, Witwaterstand, University Press, New York, 2002, P18.

([3]) انتقال السلطة في العراق: تحديات وفرص ما بعد الحرب، إصدار مشترك بين معهد المجتمع المفتوح ومؤسسة الأمم المتحدة، واشنطن، 2004، ص1 وما بعدها.

مشروع قانون الموازنة لعام 2011 على انه يجب دفع تعويضات للمتضررين في عهد النظام السابق ولكن لم يتم تحديد مقدار تلك الاموال ولا الذين سيشملهم التعويضات.

د_ إصلاح مؤسسات الدولة: كثيرا ما تحتاج المجتمعات الخارجة حديثا من النزاعات إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياستها، ففي فترات النزاعات عادة ما يتم تعليق معايير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وإفساد إجراءات العمل الاعتيادية في العديد من مؤسسات الدولة إن لم يكن في مجملها، وعندما ينتهي الاضطراب فان الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها هو إزالة العوامل التي أدت إلى نشوب النزاع، ومن اجل بلوغ هذا الهدف يمكن اللجوء إلى السبل الآتية[1]:

1_ إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو الانتهاك.

2_ إزالة مظاهر التمييز بسبب العرق أو القومية أو الاثنية أو الجنس.

3_ منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات الحكومية. وقد كانت خطة إصلاح الشرطة التي أعدتها قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة تهدف إلى إعادة هيكلة شرطة ما بعد الحكم السابق وما بعد النظام شبه العسكري، والإصلاح بتطبيق إجراءات جديدة في التدريب والاختيار ومنح الشهادات، كذلك دعمت بعثتا كوسوفو وتيمور

([1]) ياسمين سووكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية: بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد88، العدد (862)، 2006، ص35.

الشرقية بشكل فاعل مشاركة النساء في الأطر الحكومية والإدارية[1]، وفي العراق انشئت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث بقانون صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الامريكي (بول بريمر) بتاريخ 16/ابريل/2003 لاجتثاث هيكل حزب البعث في العراق وازالة قياداته من مواقع السلطة، ثم صدر قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ذي الرقم (10) لسنة 2008، والذي نص في المادة (3) منه على (اولا: منع عودة حزب البعث فكرا وادارة وسياسة وممارسة، تحت أي مسمى الى السلطة او الحياة العامة في العراق).

ونرى كذلك ضرورة التركيز على احترام حقوق الأطراف التي أبعدت أو همشت كي تدخل شريكا مساويا في الحقوق والواجبات وفي عملية التغيير والمساهمة في بناء الوطن.

هـ_ إحياء الذكرى: يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة أسلوب للتذكر، ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي (مثل إقامة النصب التذكارية)، أو غير رسمي (مثل بناء جدارية في مجتمع محلي)، من طرف الدولة أو تلقائيا من طرف المواطنين، مثلاً تحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر مثل موقع (تيول سليتغ) في كمبوديا، ومتحف (تيريزين) التذكاري في جمهورية التشيك، وجدار (مايا لينز) التذكاري في واشنطن عن حرب فيتنام، ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف عليهم، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع، أو دعم أو تعديل رواية تاريخية، أو تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى، أو عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي، ويمثل فهم احتياجات الضحايا

([1]) برنامج عملي، فحص الموظفين وإصلاحهم في المراحل الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004، ص1 وما بعدها.

وعائلاتهم والناجين من الفضائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة احد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية[1].

ثانيا: التسامح: إن التسامح الطوعي من قبل الضحية فيما يتعلق بما تعرض له في الماضي له اثر كبير في تحقيق المصالحة الوطنية، وعلى الرغم من انه قد يستغرق الإعلان عن التسامح بعض الوقت، لكن الاعتراف بالخطأ وتحمل مسؤوليته من قبل الطرف الآخر الذي ارتكب العنف سيكون له اثر ايجابي بحد ذاته على العلاقات بين الجانبين.

ويرى البعض أن هناك اربعة مراحل إجرائية لتحقيق التسامح وهي[2]:

1_ القبول بالمسؤولية المشتركة عن أحداث الماضي.
2_ الاعتراف بالضرر والخطأ.
3_ الاعتراف بالأذى المشترك.
4_ إعادة الحال اي تعويض الضرر الحاصل[3].

إلا أننا نرى أن التسامح أو العفو يجب أن يصدر من الضحية تجاه الجاني، لا من جانب الحكومة وحدها بغية الوصول إلى الهدف المنشود منها وهو تحقيق المصالحة داخل المجتمع، كما حدث في العراق عندما سقط النظام السابق عام 2003، وعندما تنازل السيد (مسعود البارزاني عن حقه الشخصي وتسامح عن جرائم الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) تجاه البارزانيين وابادته للآلاف منهم.

([1]) لاجان محمد أمين عثمان، مصدر سابق، ص ص35_36.

([2]) د. صلاح عبد الرحمن الحديثي؛ سلافة طارق الشعلان، حقوق الإنسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الأمم المتحدة، ط1، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف ، 2008، ص185.

([3]) أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك_ جنيف، 2009، ص7.

وفي جنوب أفريقيا تألفت لجنة الحقيقة والمصالحة التي تشكلت بموجب قانون تشجيع الوحدة الوطنية والمصالحة ذي الرقم (34) للعام 1995 من ثلاث لجان فرعية هي: (لجنة انتهاك حقوق الإنسان) ومهمتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان للفترة من 1_ آذار من العام 1960 إلى 10_5_ 1994، و (لجنة التعويضات والتأهيل) وتنظر في تقديم الدعم للضحايا والتأكد من إعادة الكرامة لهم عن طريق مقترحات أو توصيات بشان صياغة أو تأهيل من بقي منهم على قيد الحياة وعوائلهم، واللجنة الثالثة (لجنة العفو) وكانت مهمتها النظر في طلبات العفو المقدمة بشان الجرائم التي ارتكبت لدوافع سياسية بين 1/ آذار إلى 6/ كانون الأول 1993، وان إعلان العفو عن الجريمة يعني سقوط التهمة وبالتالي النجاة من أية محاولة للانتقام أو الملاحقة القانونية[1].

لذا فان على الحكومات ومن اجل تحقيق المصالحة الوطنية أن تتمتع بجملة من الأدوات والتي تمثل عوامل لتحقيقها ومن بينها[2]:

1_ شرعية السلطة من اجل التأثير على كافة الجماهير عبر وسائلها القانونية المتنوعة.

2_ التعاون بين مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

3_ المهارات والمعرفة والكفاءة التي يجب أن يتمتع بها القادة السياسيون.

4_ العوامل المعنوية والتي تتمثل بالمساندة الجماهيرية والالتزام بالقوانين.

([1]) Lyn S. Gray Bill, Truth and Reconciliation In South Africa: Miracle or Model, Lynne Rienner, London, 2002, P25_26.

([2]) د. احمد عبد الحكيم؛ د. هشام مرسي؛ وائل عادل، حرب اللاعنف: الخيار الثالث، ط1، الدار العربية للعلوم وأكاديمية التغيير، بيروت، 2007، ص106_107.

5_ العوامل المادية وتشمل السيطرة على الموارد الطبيعية والقدرة على توزيعها بشكل عادل على كافة مكونات الشعب.

6_ العقوبات التي يستخدمها النظام أو يهدد باستخدامها في سبيل المحافظة على الصالح العام.

7_ احترام حقوق الإنسان.

في العراق واجهت المصالحة الوطنية معوقات عدة منها الطائفية السياسية أي التحزب الطائفي والقومي، وطغيان شعور الانتقام لدى الأطراف السياسية وعدم ثقتهم ببعضهم البعض، وتراكم المشاكل والأزمات الموروثة من النظام السابق، وكذلك التدخل الدولي والإقليمي بالشأن العراقي، إضافة إلى التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة للشعب العراقي وضعف مؤسسات الدولة السلطوية، وما رافق الدستور العراقي الجديد من أخطاء جوهرية[1]، ولابد من تفعيل عمل الهيئة الوطنية العليا للمصالحة في العراق، وكذلك عمل المجالس المحلية في المحافظات كافة وضرورة انضمام الشخصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية اليها لتنظيم حملة عراقية وطنية ووضع برنامج ديمقراطي للمصالحة الوطنية لحل ما يمكن من المشكلات وغرس ثقافة التسامح والعفو والديمقراطية واشاعة الثقة والاطمئنان[2].

أما في جنوب أفريقيا ومن خلال مؤتمرات السلام المتعددة التي عقدت في الفترة ما بين 1991 و1996 حاولت التعامل مع العنف المتصاعد من خلال شجب الفصل العنصري والدعوة إلى وضع دستور ديمقراطي والى توزيع السلطات والاختصاصات وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل وهذا كله أدى إلى نجاح مشروع المصالحة الوطنية

([1]) مجموعة مؤلفين، المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق، مصدر سابق، ص3 وما بعدها.

([2]) مسعود البارزاني، نقلا عن د. فيوليت داغر، مصدر سابق، ص1.

فيها[1]. ويمكن عد تجربتها في مجال المصالحة الوطنية من ابرز التجارب الناجحة والتي أدت إلى إرساء السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان ووقف انتهاكاتها.

وهكذا فان المصالحة الوطنية ومن خلال التدابير القضائية وغير القضائية وعمليات الجبر والسعي إلى معرفة الحقيقة والإصلاح المؤسسي والعدالة والمساءلة تمثل أهم ضمانة وآلية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بعد انتهاء النزاع، بغية الوصول إلى جملة من الأمور والتي منها ضمان توفير سبل إنصاف الضحايا وتعزيز التعافي وإنشاء هيئة مستقلة للرقابة على النظام الأمني، حيث أن العدالة والسلم والديمقراطية والتنمية هي ضرورات حتمية يعزز بعضها بعضاً، وبما يتوافق مع معايير المصالحة الوطنية.

(1) سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح: حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية، ترجمة: فؤاد سروجي، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص26.

الفصل الثاني
دور الحكومة والاحزاب السياسية والمجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية في العراق

تقوم المصالحة اولا واخيرا على الرضا او توليد الرضا بين شرائح وفئات المجتمع الواحد سواء اكان هذا المجتمع قائما على التنوع ام التجانس، وتعني المصالحة احترام التنوع والاختلاف ومشاركة كافة فئات المجتمع في تحقيقها، ويطلق مفهوم المصالحة بشكل عام على الحالات التي يكون فيها طرفان متعاديان ومتخاصمان ومتحاربان وليس مجرد مختلفين في الرأي والرؤي الايديولوجيه وغيرها من الطروحات الفكرية حول قضية ما من القضايا، ففي حالات الاختلاف في الرأي يحصل بين الاطراف المختلفة تفاهم أو توافق على اساس ما موجود من المشتركات في الآراء والرؤى المختلفة من اجل الخروج بصيغة ثالثة جامعة للعمل المشترك وهذا ممكن ان يطلق عليه صفة اتفاق او تحالف ايضاً، وقد حصل الكثير من مثل هذه التحالفات في العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري على مستوى الحركات والأحزاب السياسية داخل الدولة الواحدة أو على مستوى الدول مثل التحالفات الدولية أثناء الحروب أو أثناء السلم كما حصل في الحربين العالميتين الاولى والثانية على سبيل المثال لا الحصر- وغيرهما الكثير، وكذلك حصلت تحالفات اقليمية وقارية وعالمية بين الدول لأغراض وأسباب كثيرة إقتصادية وعلمية وتجارية ودفاعية وأمنية وغيرها من الأغراض ومثل هذه التحالفات يعج بها عالمنا الحالي.. ولكن ما نراه المشترك في كل ذلك لتحقيق وإنجاز مثل هذه التحالفات هو وجود مصالح مشتركة والتي يتطلب تحقيقها من أي طرف من الأطراف أن يقدم بعض التنازلات في بعض الجوانب من أجل الحصول على بعض المكاسب في جوانب أخرى، عملاً بقاعدة أن الحياة هي أخذ وعطاء

بقدر ما تريد أن تأخذ عليك أن تعطي بنفس المقدار، أي بعبارة أخرى بلغة السياسة الحياة قائمة على توازنات في المصالح، حيث لا يمكن أن تتحقق مثل هذه التحالفات من دون أن تكون هناك قناعات مشتركة وراسخة للأطراف المتحاورة بضرورة تقديم تنازلات من أجل تحقيق الاتفاق حول قضية ما وعلى أساس الموجود من المشتركات التي تخدم المصلحة الوطنية، وعليه سنتناول في هذا الفصل دور الحكومة والاحزاب السياسية والمنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية ثم سنحاول وضع بعض الحلول للوضع العراقي.

المبحث الاول
دور الحكومة والاحزاب السياسية والمجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية في العراق

ونتناول هذا المبحث وكما يلي:

اولاً: دور الحكومات العراقية بعد عام 2003 في تحقيق المصالحة الوطنية:

ابتدات عملية اعادة تشكيل النظام السياسي في العراق باعلان بول بريمر الحاكم المدني على العراق عن تاسيس مجلس الحكم الانتقالي على اساس المحاصصة القومية والدينية والطائفية بذريعة تمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي، واذ وزعت هذه المحاصصة العراقيين وكما قلنا سابقا على اساس البنى والعصبيات والولاءات الفرعية التقليدية، كان يمكن لاصدار دستور جديد واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومن

ثم تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطية ان يكون مدخلا حقيقيا ومباشرا لاعادة بناءالدولة العراقية وبسط سلطاتهاعلى عموم المجتمع وكامل التراب الوطني، ولكن القادة والكتل لم يشتغلوا على بناء الدولة والحكومة على الاسس الوطنية العامة والشاملة التي تنتج وتعيد انتاج الولاء الوطني الجامع الموحد بل اشتغلوا على بنائهما على اساس المحاصصة القومية والدينية والطائفية التي لم تتسبب في اعاقة هذا البناء فحسب بل وخلقت ايضا ظروفا ان لم تعق انجازها مستقبلا فستجعله امرا عسيرا وبعيد المنال بعد ان وسعت تلك الظروف نطاق شعور كثير من المواطنين ليس بعدم شرعية الحكومة بل وامتد هذا الشعور عند بعضهم ليطال الدولة ذاتها ايضا، لقد اسس مجلس الحكم الانتقالي بطبيعته القائمة على المحاصصة لما جاء بعده من الحكومات فقد جعلها ذلك مشابهة له في تشوه التكوين ونقص القدرة والافتقار للكفاءة الامر الذي انعكس باوضح صورة في عجز هذه الحكومات كلها عن تحقيق انجاز ايجابي ملموس ودائم ومقبول لدى كل الاطراف على صعيد المصالحة الوطنية[1]. وكان هذا شأن كل الحكومات بدأً من حكومة السيد اياد علاوي والسيد ابراهيم الجعفري والسيد نوري المالكي رغم طرح الاخير لبرنامج المصالحة الوطنية في جلسة البرلمان يوم 25/حزيران/ 2006 .

([1]) المصالحة في اللغة من صلح : ضد فسد، زال عنه الفساد، والمفسدة ضد المصلحة، وهذا يصلح لك: يوافقك ويحسن بك، وصالح صلاحا ومصالحة وصالحه: خلاف خاصمه، وخاصمه: نازعه وجادله، وتخاصم القوم: تنازعواوتجادلوا. ينظر: محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط6، دمشق، مطبعة الملاح، (ب.ت)، ص 203.

ثانياً: دور الاحزاب العراقية التي ظهرت على الساحة العراقية بعد عام 2003 في تحقيق المصالحة الوطنية:

الأحزاب السياسية[1] في إن أي نظام سياسي حديث تتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل وتسوية النزاعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، فالتنظيمات شرط أساسي للتقدم[2]، وذلك لأنها تمثل القناة التي تجتمع فيها آراء وتفصيلات وجهود الأفراد لتحقيق الغايات المشتركة بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات والتي تعاني انهيارا تنظيميا، وللأحزاب السياسية دور مهم في بلورة الرأي العام حيث أنها تشكل حلقة وصل بين الرأي العام والحكومة، وتساعد في بث حماس الجماهير وتوسع بالتالي من آفاق الرأي العام[3].

([1]) يرى البعض ان اسباب وصف الحزب بانه سياسي هوان الاحزاب السياسية تؤدي الوظائف التالية:-

أ- تزويد الناخبين ببدائل برنامجية للسياسة العامة، وان القيام بذلك يتطلب منها تجميع وتحديد العديد من الاختبارات حتى يكون اختيار الناخب محددا وواضحاً.

ب- القيام بمهمة الرقابة والنقد البناء لاعمال الحكومة عندما تكون في المعارضة (خارج السلطة).

ج- تقوم الاحزاب بتنظيم المناقشات وايضاح وجهة نظر كل طبقة او فئة من فئات المجتمع السياسي، كما انها تقوم ببيان مصالح المواطنين، كما انها تعرف المواطنين بكيفية تقييم المرشحين، ولذا فانها تعد مصادر خصبة لتزويد المواطنين بالمعرفة والخبرة في الشؤون السياسية.

([2]) افين خالد عبد الرحمن، ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسية/جامعة دهوك، 2007، ص195.

([3]) جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص ص212_213.

وقد عرف البعض الحزب السياسي بأنه "تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، تهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة"[1].

بالنسبة لدور الأحزاب كضمانة لتحقيق العيش المشترك فيمكن تلخيصه بما يلي[2]:

1_ تعد الأحزاب السياسية إحدى القنوات المهمة التي تعبر عن مشاعر وهموم الأفراد، وهي تعبر عن الكثرة من الشعب وبالتالي تعبر عن حقوق الأفراد والجماعات وتعكس اتجاها قويا للرأي يتحول بموجبه إلى عنصر ضغط على الحكومات وسياساتها.

2_ إن الأحزاب السياسية تتولى رقابة وإدارة النزاع على السلطة وتنظيمه وتوجيهه عن طريق البرامج الحزبية التي تقدمها في الانتخابات الحرة[3].

3_ إن تعدد الأحزاب يمثل مظهراً من مظاهر الحريات العامة كما أنها تمثل ضمانة لكفالة الحريات الأخرى، وان حرمان المواطنين من هذا الحق وفرض مذهب أو رأي أو صوت واحد هو مذهب الحزب الواحد، ويعد قضاءً على هذه الحرية التي تقوم على تمكين الفرد من الاختيار. ويسمح تعدد الأحزاب بكشف إساءة السلطة الحاكمة ونشرها للرأي العام وقيام أحزاب المعارضة بهذا الدور يقي الحقوق من الكثير من الخروقات والانتهاكات.

4_ تمارس الأحزاب السياسية دورها في مجال تشريع القوانين الخاصة بالحقوق والحريات وذلك من خلال ما يبديها ممثلوها في البرلمان من آراء ومقترحات، حيث تقدم الكثير من المعلومات والحلول للمشاكل التي تواجهها.

([1]) افين خالد عبدالرحمن، مصدر سابق، ص204.

([2]) افين خالد عبدالرحمن، مصدر سابق، 106.

([3]) جان ماري دانكان، مصدر سابق، ص266.

5_ إن الأحزاب تلعب دورا هاما في التعبير عن أصوات الناخبين. إلا إننا نعتقد أن الوعود التي تسبق الانتخابات غالبا ما لا تنفذ بالكامل بعد الفوز في الانتخابات، حيث أن رجال السياسة عندما يصلون إلى السلطة يلاحظ بان هامش المناورة لديهم يقل وهذا يؤدي إلى ظهور الشعور بالإحباط لدى أنصار الحزب الذين يتكون لديهم انطباع بان برنامج الحزب لم يحترم.

في العراق بعد 2003 برزت بعد انتهاء النزاع وسقوط النظام السابق أكثر من مائة حزب وكيان سياسي منها الأحزاب ذات التاريخ العريق وتلك التي ظهرت بعد الاحتلال، ولا زالت هذه الأحزاب في مجموعها بعيدة عن الدور الحقيقي الذي من الممكن أن تؤديه في مراقبة عمل الحكومة وانتقاد سياستها والقرارات التي تتخذها وفرض سيادة القانون، إما بسبب ضعفها أو طمعا في التحالف مع الحكومة مستقبلا، ويتضح ذلك من عدم مطالبة أي من الأحزاب السياسية بإجراء تحقيق في المخالفات المالية التي حصلت من بعض الوزراء في الحكومة الانتقالية التي أعقبت الاحتلال رغم كثرتها، مما حال بين لأحزاب وبين أن تكون ضمانة سياسية واقعية من ضمانات العيش المشترك واحترام الحقوق وتحقيق المصالحة بتقريب ابناء الشعب من بعضهم البعض.

ثالثاً: دور المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية في العراق بعد عام 2003

يعني المجتمع المدني شبكة من العلاقات الإنسانية المكونة من الأفراد وجماعاتهم والمنظمات والمؤسسات التي تدور حولها الحياة الاجتماعية والمجتمعية، فهو في اغلبه غير رسمي، والشيء الوحيد الذي

لا يمثله هو الهياكل الرسمية للحكم السياسي الرسمي خاصة على المستويات الوطنية[1].

وبهذا المعنى فان منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد، وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها وآلياتها، فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتهيئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون والمصالحة الوطنية[2].

وسواء في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني[3] ضعيفا او في الحالات التي يكون فيها تحت ضغط وقمع شديدين، فان أهميته ليست هامشية ويبقى المجتمع المدني العامل والمكون الأساسي الذي يشكل النظام البيئي والذي يتعين أن يحيا فيه السلام ويحقق العيش المشترك وخاصة في الفترة التي تلي النزاع[4].

ومن الجدير بالذكر أن العراق قد أهمل دور هذه المؤسسات في وقت سيطرت فيه السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية اعتبارا من تأسيس الدولة العراقية وصدور القانون الأساسي العراقي عام 1925 والى عام 2003، حين دخل العراق مرحلة جديدة

([1]) John Paul Leaderach, OP. Cit. , P.43.

([2]) د. كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ط2، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، 2000، ص203 وما بعدها.

([3]) ان ازمة المجتمع المدني لايمكن تجاوزها بمجرد بناء هياكل تنظيمية من مؤسسات واحزاب ونقابات ...الخ، بل في ترسيخ القيم الاخلاقية والمفاهيم الديموقراطية في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي المدني، اذ ان عملية بناء المجتمع المدني ترتبط جدلاً بأستراتيجية تغيير بنى الدولة ومفهومها وسائل عملها أي في تبديل نمط الادارة التي تسيرها من ارادة مرتبطة بفئة او عشيرة او عائلة او حزب ايديولوجي الى ارادة نابعة من المجتمع ذاته. ينظر: د.كاميران الصالحي، مصدر سابق، ص220.

([4]) John Paul Leaderach, OP. Cit. , P.44.

انتشرت فيه مؤسسات المجتمع المدني، غير أن انتشارها لم ينعكس بقوة على المجال السياسي ولعل ذلك عائدا إلى عدم النضج والوعي اللازمين لإدارتها[1]، وقد أورد دستور جمهورية العراق الحالي في المادة (39) منه:

(أولا: حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة وينظم ذلك بقانون. ثانيا: لا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها).

ويمكننا القول بان الأنظمة الشمولية بتوظيفها مؤسسات المجتمع المدني لخدمتها وترسيخ سلطتها فان ذلك يعد من أهم مؤشرات أزمة المجتمع المدني وانعزاله عن المجتمع السياسي والحيلولة دون تحقيق المجتمع المدني لأهدافه والتي منها تحقيق المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب.

ويتطلب الوعي بمبادئ المصالحة الوطنية مستوىً ثقافياً وحضارياً كما يتطلب وعياً اجتماعياً وسياسياً، ولذا فان التربية والتنشئة عليها يجب أن تشمل المجتمع كله من خلال مساهمة حقيقية عبر مؤسسات المجتمع المختلفة عن طريق وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية كاحد مؤسسات المجتمع المدني، لما لها من الانتشار والتأثير في فئات المجتمع المختلفة، وذلك من اجل ضمان وصولها إلى اكبر عدد من أفراد المجتمع[2].

([1]) افين خالد عبدالرحمن، مصدر سابق، ص31.

([2]) د. محمد فتحي موسى، التربية وحقوق الإنسان في الإسلام، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص221.

بشكل عام تقوم وسائل الإعلام بمجموعة من الوظائف والأدوار في مجال المصالحة الوطنية يمكن عرضها على النحو التالي[1]:

1_ إن الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في مجال المصالحة الوطنية هو أن تكون مصدرا للمعلومات الخاصة بحقوق الانسان أو انتهاكها، وتقوم وسائل الإعلام بهذا الدور من خلال أنها المنشأ والمصدر لهذه المعلومات، وأنها تقوم بنقل هذه المعلومات.

2_ تلعب وسائل الإعلام دورا حاسما في التأثير على مسار حقوق الإنسان ليس فقط من خلال دورها في تأسيس الوعي بهذه الحقوق وتكريس المفاهيم الخاصة بها، ولكن أيضا في مجال التأثير بشان حماية هذه الحقوق من خلال دورها الرقابي وقدرتها على إثارة القضايا المختلفة وتوفير المعلومات الخاصة بها ومتابعتها.

3_ تقوم وسائل الإعلام بدور مهم في مجال السياسة الدولية من خلال تركيزها على قضايا الشعوب في مختلف دول العالم وهي بالتالي تشكل اتجاهات الرأي العام نحو هذه القضايا.

4_ يبرز الدور المهم للإعلام في توعية الرأي العام ونقل ثقافة التسامح إلى المواطن البسيط لكي يعرف حقوقه ويحترم حقوق غيره، وفي البلاد التي يوجد بها ميراث من التقاليد الاجتماعية التي تحد من ممارسة هذه الحقوق تتضاعف أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في تطوير هذه التقاليد وتحديثها.

5_ تقوم وسائل الإعلام بشكل عام والتلفزيون بشكل خاص وما يقدمه من دراما من خلال التناول غير المباشر للقضايا التي تهم الجمهور، ويمكنها أن تبلور القيم والمبادئ التي تعبر عن أبعاد حقوق

([1]) د. قدري علي عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان: قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص121.

الأفراد من حرية التعبير والمساواة وغيرها من المبادئ، وان دور الدولة هو احترام هذه الحقوق.

6_ يعد الإعلام من أهم المصادر للمعلومات حول انتهاك حقوق الإنسان، فلم يعد للخبرات الفردية أو منظمات حقوق الإنسان تأثير كبير في هذا المجال دون أن تستخدم وسائل الإعلام، ويمثل التلفزيون والراديو والصحف مصادر المعلومات الرئيسية للأفراد.

7_ تسمح وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة (مثل الانترنت) للأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية كاملة وبسهولة، وأيضا تتيح لهم فرصة كبيرة للاطلاع على الأفكار والمعلومات المتوفرة أو المطروحة من الآخرين وهي بالتالي ترتبط ارتباطا حقيقيا بالمصالحة الوطنية.

يلعب الاعلام بوسائله المختلفة دورا كبيرا في اية ساحة لاظهار الاحداث ومتابعتها وتحليلها، ويمكنه من خلال هذا الدور ان يولد انطباعات واجواء ايجابية او سلبية بحسب نهجه وطرق تعبيره عن الاحداث، وفي العراق الذي يعاني من تدهور امني خطر وصراعات طائفية وخلافات حادة بين القوى السياسية، يمكن لوسائل الاعلام ان تقوم بدور فاعل في خدمة اي توجه لتحقيق المصالحة الوطنية وتهيئة الاجواء امام القوى والتيارات السياسية لايجاد سبل وجسور التفاهم وصولا الى الاتفاق على الحدود التي تحفظ للعراق وحدته الوطنية وايقاف مسلسل العنف المتصاعد، ولكن يلاحظ في بعض الاحيان ان بعض وسائل الاعلام، ومع الاسف الشديد، لاتقوم بهذا الدور الوطني الايجابي، وانما تتحول الى مسرح للمساجلات الكلامية وتبادل الاتهامات وتضخيم الاحداث بشكل يؤجج من حالة الصراع ويصب الزيت على النار الملتهبة فعلا، ويعود ذلك الى ارتباط العديد من وسائل الاعلام من صحافة واذاعات ومحطات تلفازية بالقوى المتصارعة نفسها، لذلك فانها تكون المجال الذي يعبر عن الصراع والخلاف والتركيز على

مفاهيم ورؤية هذا الجانب او ذاك، وقد يكون من الطبيعي ان تظهر وسائل الاعلام وجهة نظر القوى التي تملكها او تنتمي اليها، ولكن الذي نريد تأكيده ضرورة انتهاج الاعلام اسلوبا موضوعيا وهادفا يحرص على التخفيف من اوجه الصراع الحاد وايجاد عوامل تفاهم مشتركة، مع تجنب اي تعبير مقروء او مرأي او مسموع قد يؤدي الى تضخيم الاحداث والصراعات واعطائها ابعادا سلبية تنعكس على الاوضاع في الشارع العراقي، وتساعد على تصعيد اعمال العنف بمختلف اوجهها ووسائلها المؤسفة كالاغتيال والخطف والتهجير، والافعال وردود الافعال والتي يذهب المواطنون الابرياء ضحيتها في اكثر الاحداث الدموية. اننا لا نريد ان يكون الاعلام مقيدا واحادي الرؤية، بل ان الاختلاف في وجهات النظر يمثل حالة صحية مطلوبة فيما لو كانت وسائل التعبير عن ذلك الاختلاف بوسائل واساليب ديمقراطية وهادئة تقوم على احترام الرأي الاخر وعدم مصادرة وجهة نظره، واتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر، والتخفيف من حالات الاحتقان، وعدم التركيز على قضايا العنف والخلافات، كما ان على المسؤولين سواء أكانوا في الحكومة ام البرلمان، ام قادة القوى والتيارات السياسية، ان يجعلوا من تحليلاتهم وتصريحاتهم عبر وسائل الاعلام وسيلة لردم الهوة والثغرات القائمة[1].

([1]) دور الاعلام في تحقيق المصالحة الوطنية، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11988

المبحث الثاني
الحلول للوضع العراقي

قد يذهب البعض للقول إن الخيارات المطروحة أمام الدولة العراقية تكاد تكون اوسع مما ذكر في اعلاه، وتطرح هنا خيارات عامة يمكن ان يقترن بها وضع العراق ازاء المأزق الذي تمر به العملية السياسية، بل واتجاه بعض السياسيين إلى الإقرار بالمأزق والحاجة للبحث في خيارات بديلة، منها العودة إلى سلطة مركزية قوية، الا ان هذا يتطلب تعديل دستوري، كما انه لا توجد قوة سياسية مؤهلة تنظر للعراق على انه يساوي العراق ككل او العراقيين ككل، او الاقرار بأهمية إيجاد فصل عملي للسلطات واحترام كامل للاختصاصات، الا ان المسالة تبقى مشروطة بايجاد قوى سياسية تفكر من منطق المصالح الجمعية وليس الفئوية، وكل ما موجود لا يصلح، وطالما ان المجتمع متمسك بما موجود فاذا المجتمع نفسه غير راغب بالحل الاتحادي الذي يتساوى فيه العراقيين، وهذه الخيارات بالطبع مطروحة في مواجهة خيار اتجاه قوى فاعلة نحو تلوين العراق بالوان فئوية وسياسية محددة، على نحو عزز من الاصطفاف الطائفي والعرقي. وهنا علينا وضع تصورات للرد على التساؤل الآتي هل من الضروري للعراقيين أن يذهبوا إلى الاقتتال لمنع الدولة من التحول صوب الفيدرالية، أو من التحول تجاه النزوع نحو الانفصال؟ وكلاهما جاء كنتيجة لممارسات قوى حكومية خاطئة عن قصد أو دونه، تحت تستر غير عقلاني من بعض رجالات الدين، او في اقل تقدير تم استخدامهم او استغلالهم دون انكار منهم من قبل السياسيين[1].

([1]) خضر عباس، النزعة نحو الانفصال، مقال متاح على الرابط:

ولابد من التأكيد ان العراق لانه بصدد بناء الدولة ومؤسساتها وليس بطور تداول السلطة مايقتضي- اشراك الجميع في عملية البناء لانها بحاجة الى جهد وطاقة اي مكون يمتلكها وعلى استعداد للاسهام بها ولما يمر به العراق في تاريخه الحاسم الذي وضعه في مفترق طرق فأن اي اختيار لايؤشر له طريق الخروج بشكل صحيح من واقعه الحالي قد يقتل كل الامنيات والطموحات في التغيير ويزيد فرص الانقياد الى الاحباط واليأس ويدفع العراقيين الى الاستسلام لمايخطط لهم في دهاليز الدوائر المعادية مايقتضي ان تدرك القيادات السياسية ان غياب وحدة الرؤية بينهم وابقاء الاوضاع الحالية تراوح مكانها سوف يعزز فرص زيادة الامر سوءا ودخول ازمات الواقع العراقي في متاهات وانعطافات لاتوصل لمخارج الحلول، ما يستلزم الاحتكام الى المصلحة الوطنية العليا واجتماع كل القوى والاحزاب داخل وخارج البرلمان المؤثرة على الساحة حول طاولة عمل مفتوحة للخروج بوحدة موقف تجاه القضايا الوطنية وسبل معالجتها والتصدي للتحديات التي تواجهها وتعيق استنهاض الجميع لمعالجة المشكلات والصعوبات، واما سياسة الاقصاء او الابعاد لن تزيد الامر الا سوءاً وسيصل القائمون بها الى قناعات مطلقة بأستحالة تجاوز الاخرين لان هذا سوف يخسر- العراق الكثير من الجهد والزمن والذي لايحتمل المزيد من تبديد الوقت وهدر الطاقات التي يحتاجها في تسريع عمليات البناء واختصار زمن عودة الحياة للنظام والدولة ومؤسساتها واشاعة الاجواء الطبيعية في الحياة العامة للشعب. ويتعين على القادة السياسيين القابضين على الملف العراقي ان يعووا ان مرجعية تقرير المصير للعراق وشعبه هم العراقيون ووجوب رفع الغطاء عن القوى التي تحاول ان تستمد قوة

---

http://www.azzaman.com/?p=22844

قراراتها من قوى غير عراقية بصرف النظر عمن تكون لان هذا لايصب في مصلحة العراق وشعبه ولا يمنح هذه القوى الهوية الوطنية وحق تعاملها مع القضايا الوطنية في زمن التحولات الكبيرة او الازمات الخطيرة او المنعطفات الحادة في مسيرة اي بلد تحتاج القوة السياسية القابضة على السلطة وقفة لتحديد التوجهات والمنطلقات الجديدة لتخطي اوضاع البلد التي اصبحت عوامل تهديد لامنه السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي بعد ان فقدت طريقة العمل السابقة قدرة التعامل مع الاحداث المستجدة بالصورة المطلوبة وتقديم المعالجات اللازمة لها وخشية ان تتراكم المشكلات وتتفجر ويصبح السيطرة عليها امراً متعذراً دون خسائر عالية لايمتلك البلد قدرة استيعاب تداعياتها او التعامل معها كما ينبغي او تصبح خارج نطاق السيطرة تماما ويدفع البلد ثمناً باهضاً. لذا تلجأ القوى السياسية الى عمليات استباقية لاحتواء المخاطر المحتملة وايجاد منافذ لتسريب عوامل الاحتقان او الانفجار المهددة للسلم الاهلي او الاجتماعي، ولقد عانت الاوضاع في العراق من توترات واختناقات بعد الغزو الامريكي للعراق لما رافقه من تدخلات خارجية وردود فعل على ممارسات قوات الاحتلال لشعور العراقيين بالمهانة والاذلال لما يقترفونه من تجاوزات وتطاولات ومحاولات فرض الامر الواقع واسهام معالجاتهم للاوضاع بالقصور وتعميق الخلافات بين مكونات الشعب ابتداءاً من مجلس الحكم وطريقة اختيار اعضاءه وما اعقب هذا من سياسات صبت جميعها في زيادة الفجوة الخلافية بين العراقيين وتكريسها حتى وصل الحال الى ما هو عليه، وفشل الحكومات من قيادة سفينة العراق الى بر الامن والاستقرار والمصالحة وتحقيق المطامح للشعب بعد ان تجاذبت القوى المشاركة في الحكومة الحالية الخلافات وغياب الرؤية المشتركة لمعالجة اوضاع العراق الصعبة وعجزها تماما عن تقديم حلول لواقع تتقاذفه المشكلات الامنية وغياب الخدمات بشكل شبه

تام وشلل كامل في الاوضاع الاقتصادية التي باتت تهدد حياة المواطنين لتفشي البطالة وتوقف كافة المفاصل الاساسية للاقتصاد من العمل على ترميم اوضاعه وعبور ازماته وبعث الحياة من جديد في اطرافه التي باتت مهددة بالموت، وما الانسحابات من الحكومة الا دليلاً على وجود خلل" في العملية السياسية وغياب الانسجام والثقة بين اطرافها، وعمليات الترقيع هنا وهناك لم تعد مجدية ولابد من اعادة النظر بمجمل العملية السياسية واعادة ترتيب الاوضاع من جديد على وفق اسس جديدة مغايرة لما هي عليه اذا ما اريد حقا معالجات جادة لواقع لم يعد السكوت عليه جائزاً، ومن اولويات العمل هو تجديد المنطلقات للعملية السياسية واعادة بنائها على ركائز جديدة تتحمل اعباء ثقل الواقع الذي ناءت به الاسس القديمة وتحرير المواطن من انواع الانتهاكات التي يتعرض لها ومن مخاطر القتل والاختطاف والتهجير على الهوية وحرمانه من ابسط حقوقه الاساسية في الامن والاستقرار الاجتماعي وحتى الامال والاماني التي تداعب خياله في تغيير محتمل قد تلاشت وهو يرى الافق السياسي في العراق قد تراكمت عليه الغيوم السوداء وبارقات الامل التي كانت تومض بين الحين والاخر قد انطفأت ويرى الاصطراع بين اركان قادة العملية السياسية وغياب وحدة العمل والارادة بينهم في اعادة صياغة الواقع وتجديده على وفق الحاجات المتنامية للشعب.

ان التناقضات بين اطراف الكتل الحاكمة والتفكيك الحاصل في داخلها قد لا يمنح فرصة للخروج من شرنقة المحاصصة والتوجه نحو فضاء الهوية الوطنية باعتماد مبدأ الكفاءة والمقدرة لمن يتحمل اعباء مسؤولية تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين ووضع ركائز بناء عراق جديد تحكمه القوانين والمؤسسات الشرعية المنبثقة من ارادة الشعب وتحت رقابته وعبور فترة الظلمات التي يعيش في كنفها وما تفرزه من

معطيات اطاحت بامن المواطن واستقراره النفسي- والمعاشي وأججت نوازع الشر والجريمة لدى البعض بغياب المؤسسات الامنية القادرة على التصدي والمعاقبة [1].

ان تشكيل حكومة تكنوقراط تعتمد معيار الكفاءة والمقدرة باختيار الاكفاء وعن طريق انتخابات حرة نزيهة هو الطريق الوحيد المفضي لاحتواء الازمة الراهنة التي تراوح في مكانها والتي حالت دون تحقيق اي تقدم ملموس في المجالات كافة، كما ان هذا يعزز الوحدة الوطنية ويدفع بالكثيرين من العراقيين بالتوجه الى ساحة العمل المنتج والمفيد بعد ان يغادروا شعور التهميش والاقصاء ولما يمكن ان تجلبه هذه الحكومة على صعيد تحقيق البرنامج الحكومي الملبي لمطاليب الشعب واحتياجاته. ان العراقيين ينتظرون بفارغ الصبر تبديل الواقع الذي يعيشون في كنفه بعد رحلة المعاناة الطويلة والقاسية والمريرة التي رافقت حياتهم وبخاصة منذ سقوط النظام السابق واحتلال العراق، لكن من المعتاد ان الاهداف والمطامح لاتتحقق مالم تقترن بالعمل الجاد والمتواصل والدؤوب الذي تسنده وتدعمه ركائز متينة وقوية من الخطط والبرامج التي تعتمد سقف زمني وادوات تنفيذية صلبة وقادرة على التعامل ماقد يعترض تنفيذها من عقبات ومعوقات والتصدي لها بحزم ومسؤولية عالية، وهذه الادوات يتعين ان تكون متفهمة طبيعة المشكلات ومسبباتها وتمتلك من الطاقة وقدرة المطاولة والارادة ما يوصلها الى اعناق المشكلات واخضاعها والانطلاق بها نحو تصحيح مساراتها على وفق ماتمليه مصالح عموم الشعب، مايستوجب ان يرافق تشكيل حكومة

([1]) احمد العاني، الوضع العراقي والحلول المطروحة، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12967

التكنوقراط تظافر الجهود وتكثيفها للوصول الى الاستحقاق الوطني في مصالحة وطنية حقيقية تجمع كل العراقيين خلف برنامج وطني يضع اقدامهم على خط البداية للشروع في اعادة بناء العراق على وفق منظور حضاري وعصري وبناء المؤسسات العسكرية والامنية للامساك بالوضع الامني واعادة السيادة للعراق، واجراء تعديلات على الدستور، وأن يجري اعتماد ذلك بعيدا عن التأثيرات الطائفية ـــ الحزبية ـــ الأسرية في تحديد المركز الاجتماعي والسياسي للفرد، وتحديدا في مجالات العمل الإداري والترقيات وتولي المناصب الإدارية، وطريقة تشكيل وعمل الأجهزة الأمنية والجيش والقضاء الذي فقد هيبته وطريقة توزيع الخدمات والثروة وان يجري بناء الاقتصاد بما فيه الزراعة والمعامل والمصانع وغيرها من المرافق المنتجة.

كذلك فانه برانا يجب طرد كل المفسدين ووقف التدخلات الخارجية وبمساعدة امريكا او مجلس الامن في السيطرة على الوضع ومكافحة الارهاب، وبالامكان ايضا وكاحد الحلول المطروحة على الساحة ان يتم تقسيم العراق الى ثلاث كيانات او اقاليم اذا انعدم امكانية العيش المشترك . يتمثل الاقليم الاول بكوردستان العراق والاقليم الثاني يكون متمثلا في الاقليم السني اما الاقليم الثالث فيكون الاقليم الشيعي، وبالامكان ايضا ان يتم عقد التحالفات بين هذه الاقاليم أي قادتها حول حماية اقلياتها في المناطق المتنازع عليها بين حكومة اقليم كوردستان وحكومة بغداد... ولا يفوتنا هنا ان نبين بان من حق الكورد كشعب عانى من الظلم والاضطهاد طويلا طوال تاريخ الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق ان يقوم باعلان دولته كحق مشروع له وتقرره كل المواثيق والاعراف الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها. إن المناقشة السابقة تدل على إن الوضع العراقي مثل وسيمثل مأزقا للعراقيين خلال الاعوام القادمة.

ومع التآكل المتواصل في ارادة العراقيين على بقاء العـراق موحـدا فـان الشــعب العراقــي ســيتجه نحــو دعــم الخيــارات الفدراليــة وربمــا الكونفدرالية او الانفصالية. فالاصل هـو كرامـة العـراقيين ولـيس بقـاء ارض ما موحدة، فما فائدة البقاء ضمن دولة وحكومة غير مسـؤولة لا تراعي كرامة المواطن.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نوردها بالشكل الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1_ تمثل المصالحة الوطنية احدى الخطوات المهمة التي تتخذها المجتمعات في الفترة التي تلي الحروب والنزاعات بغية اصلاح آثار الماضي والعودة الى الحالة التي كانت قبل النزاع رغم صعوبة تحقق ذلك، والعيش معا تحت مظلة الصفح ونسيان الماضي.

2_ تعاني مجتمعات ما بعد النزاع من معدلات عنف مسلح مباشر شبيهة بل وحتى أعلى من تلك التي لفترة النزاعات المسلحة، كما يمكن لمعدل الوفيات المفرطة أن تبقى مرتفعة في هذه المجتمعات على الرغم من مرور فترة طويلة على توقف إطلاق النار، وان خطر تكرار وقوع النزاع العنيف يبدو اكبر بكثير من خطر اندلاع حرب في مجتمعات لم تشهد نزاعات مسلحة.

3_ المخاطر المباشرة والهيكلية في بيئات ما بعد النزاع بدءا من المخدرات وتوفر الأسلحة وارتفاع معدلات البطالة بين الرجال والتجمعات الكثيفة للسكان المشردين يمكن أن تؤثر في ظهور العنف المسلح لما بعد مرحلة النزاع وكثافته ومدة دوامه، وقد حظي تشجيع الأنشطة التقليدية مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالاهتمام وبسجل مختلط، ولكن قد لا يكون ذلك كافيا لوحدها للتعامل مع العديد من أشكال ديناميات العنف ما بعد مرحلة النزاع.

4_ يتم إجراء المصالحة الوطنية في اغلب مجتمعات ما بعد النزاع إن أمكن ذلك، وذلك يشمل التعامل مع تركة الماضي وإشاعة ثقافة التسامح ومعاقبة المجرمين، بغية إحقاق العدل وعدم تكرار النزاعات مرة أخرى بما تؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وبالتالي فان المصالحة الوطنية تمثل ضمانة هامة لحماية حقوق الإنسان في الفترة الانتقالية من الحرب إلى السلم أو من النظام الدكتاتوري إلى الديمقراطية.

7_ تكون الانتخابات التي تجري في فترة ما بعد النزاع محفوفة بالمخاطر، وغالبا ما تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، ويجب الإعداد لها بكل الإمكانات المتاحة، وتمثل هذه الانتخابات ضمانة فعلية لحماية حقوق المواطنين عن طريق انتهاج المبادئ الديمقراطية وانتخاب الأفراد لمن يمثلون مصالحهم.

8_ على الرغم من الاهمية البالغة لعملية المصالحة الوطنية في العراق التي باتت تشكل مطلبا ضروريا لتحقيق الامن والسلم الاهليين وتدعيم استقرار المجتمع وتعزيز روح المواطنة والهوية الوطنية والتقليل من حدة التركيز على الهويات الفرعية التي كانت تصارعها سببا اساسيا للعنف الدموي الواسع النطاق الذي شهده العراق، الا ان الذي انتهى اليه الكتاب على وجه الاجمال والعموم هو ضعف ان لم نقل غياب دور الحكومة والاحزاب والقوى السياسية في مساعي تحقيق المصالحة الوطنية، وان من اهم الاسباب التي شخصتها الدراسة لعدم نجاح الجزء الاكبر من نشاطات المصالحة الوطنية الاسس التي قام عليها النظام السياسي العراقي الجديد والمشاركة في العملية السياسية المتمثلة في مبدا المحاصصة الطائفية والفئوية والقومية والدينية الذي تمسكت به الاحزاب والقوى السياسية

المشاركة في السلطة، الامر الذي تسبب في تعميق التمايز بينها وجعل كلا منها يتمسك بحصته في الحكم والادارة وهو ما اثبط همتها للعمل الجاد في اجراء المصالحة الحقيقية خشية من ان يؤدي ذلك الى دخول اطراف جديدة للعملية السياسية بما يؤثر على حصتها في الحكم.

9_ ان الاحكام التي جاء بها الدستور لم تكن محل رضا للكثير من المواطنين، وواجه قانون اجتثاث البعث ومن بعده قانون المساءلة والعدالة حملات اعلامية لمؤيديه ومعارضيه وبتاثير من دول الجوار.

ثانياً: التوصيات:

1_ دعم مبادرات المصالحة الوطنية او التوجه الى التفكك ان كان ذلك مستحيلا بتشكيل ثلاثة اقاليم شيعية وسنية وكوردية.

2_ تحريم الدم العراقي وادانة القتل على الهوية والمداهمات العشوائية واختطاف الابرياء من العراقيين وترويعهم والقصاص العادل من الجناة.

3_ دعم الاحزاب في التدخل والمشاركة الفاعلة لاعادة المهجرين وتعويضهم وتامين الحماية لهم وبالتعاون مع السلطة الحكومية.

4_ توفير ميزانية شاملة علنية وشفافة للحكومات الوطنية في دول ما بعد النزاع، حيث أن الشفافية والمساءلة أمران أساسيان في بدء هذه العملية، بغية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبما يضمن حماية حقوق الأفراد وعدم دفعهم إلى انتهاج العنف بسبب أوضاعهم المادية السيئة مثلا.

5_ يجب تطوير برامج إعادة الأعمار بالاشتراك مع الجهات الدولية والحكومة الوطنية وكافة الجماعات داخل الدولة، بحيث تتطابق مع تطلعات الشعب.

6_ الدعوة الى معالجة ظاهرة المليشيات المسلحة او ايجاد حل مناسب لتشكيلاتها بما يؤدي بالنهاية الى حصر السلاح واستخدامه بيد اجهزة الدولة الرسمية فقط.

7_ رفض التدخلات الخارجية في شؤون العراق والتي تهدف الى دعم الارهاب وتاجيج الصراع الطائفي والعنصري وتفجير الصراع الداخلي.

8_ توعية الشعب حول تقبل مفهوم الفدرالية للحفاظ على الوحدة الوطنية.

9_ تعويض المتضررين من جراء اعمال القصف والمداهمات والعمليات الارهابية وتعويض ضحايا النظام السابق.

10_ يتوجب على الجهات الدولية التي تساعد مجتمعات ما بعد النزاع، تنسيق أعمالها قدر الإمكان، مثلا تجميع الموارد في صندوق مشترك تديره الحكومة الوطنية والمجتمع المدني، وممثلين دوليين لأغراض إعادة الأعمار، ويمكن أن يشكل وسيلة للحد من استمرار العنف، وينبغي أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى هذا الصندوق.

11_ مخاطبة الاحتياجات على المدى القصير بما فيها المعونة الإنسانية والإغاثة وغيرها من أشكال المعونة ما بعد الحالة الطارئة، وإصلاح أو إيجاد البنية التحتية الفعلية والمؤسسية الضرورية لدعم عملية التنمية الاقتصادية بعيدة الأمد.

12_ مراعاة القادة السياسيين لظروف الشعب وعدم الدخول في نزاعات شخصية تؤثر على العملية السياسية، وتثقيف الأفراد على معاني الديمقراطية والمصالحة الوطنية، بدءاً بالمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات، والمؤسسات الدينية وأماكن العمل وعبر وسائل الإعلام.

13_ دعوة الحكومة والقيادات السياسية والديني والعشائرية ومنظمات المجتمع المدني الى تكثيف جهودها للقضاء على الاحتقان الطائفي واشاعة ثقافة المحبة والتعاون والاسراع ببناء القوات المسلحة والبنى التحتية والخدمية.

14_ إن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دورا هاما في تحقيق المصالحة الوطنية مما يتعين تشجيعها في الفترة التي تعقب النزاع وان تدعم الحكومة جميع أنشطة هذه المنظمات ويكون هنالك ارتباط وتواصل بينهما.

15_ محاسبة المسيئين لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد النزاع والحد من كل ما من شانه ان يؤدي إلى انتهاك تلك الحقوق، إضافة إلى محاربة الفساد وعبر آليات قضائية تتناسب وطبيعة المرحلة.

16_ ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات التي تقف عثرة في طريق تحقيق المصالحة الوطنية العراقية وتقف حائلة دون تحقيق السلام والوئام بين افراد المجتمع الذي يخرج من النزاع وذلك بشكل دوري ومنتظم وعلى سبيل المثال اقرار مشروع قانون المصالحة المرفق طيا بالكتاب.

17_ يمكن التوجه بعقد اجتماع لاعلى القيادات الدينية او المراجع وربما نقترح ان يقوم طرف ثالث بالتدخل مثل اقليم كوردستان يمكن ان يكون طرفاً ثالثاً ويمكن للطرفين الآخرين ان يجلسا معاً في كوردستان

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

آ_ المعاجم:

1_ لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط35، مطبعة منفرد، طهران، 1960.

2_ محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.

ب_ الكتب:

1_ د.إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000.

2_ د. احمد سليم سعيفان، الحريات العامة وحقوق الإنسان، الجزء الأول، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

3_ د. احمد عبد الحكيم؛ د. هشام مرسي؛ وائل عادل، حرب اللاعنف: الخيار الثالث، ط1، الدار العربية للعلوم وأكاديمية التغيير، بيروت، 2007.

4_احمد سعيد تاج الدين، محنة امة : ماذا جرى في العراق؟ ، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2009.

5_ أديب معوض، في سبيل العروبة: القضية الكوردية بين الأمس واليوم، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، دهوك، 2008.

6_ د. إسماعيل مرزه، مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي: النظرية العامة في الدساتير، ط4، دار الملاَك، بغداد، 2010.

7_ آسو كريم، مسؤولية الدولة الجنائية عن جرائم الحرب في النزاعات الداخلية المسلحة: العراق نموذجا، ط1، مؤسسة موكرياني للنشر والتوزيع، اربيل، 2007.

8_ امجد علي، ضمانات حقوق الجماعات الاثنية في ظل الدساتير الفدرالية، ط1، منظمة آرام لحقوق الإنسان، دهوك، 2011.

9_ اندرو أليس؛ عبد الله حمدوك، الانتخابات ليست جزيرة: عملية التفاوض وتصميم المؤسسات الانتخابية ما بعد النزاعات، الورقة الخلفية رقم

(5) عن الانتخابات وإدارة الصراعات، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ستوكهولم، 2006.

10_ أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، ط1، معهد الهوقار، جنيف، 2007.

11_ ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

12_ جعفر عبد السادة بهير الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الانظمة الدستورية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2009.

13_ جوليا دولي جويز، دليل وثائق الاتحاد الأفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان، المطابع القانونية لجامعة بريتوريا (PULP)، مطبعة (ABCPRES) كيب تاون/جنوب أفريقيا، 2004.

14_ جون ماري هنكرتس؛ لويز دوزوالد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2007.

15_ د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

16_ د. حامد محمود عيسى، القضية الكردية من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي: 1914_2004، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

17_ د. حسن لطيف الزبيدي؛ نعمة محمد العباد؛ عاطف لافي السعدون: العراق والبحث عن المستقبل،

18_ د. حسنين المحمدي بوادي، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2005.

19_ سارة بيرش، الأنظمة الانتخابية في مقاطعات أحادية العضو ومرحلة انتقالية ديمقراطية، دراسات انتخابية، د.م، 2005.

20_ د. السيد مصطفى احمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

21_ شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكوردي في الدساتير العراقية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2005.

22_ صلاح سعد الله، المسالة الكردية في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

23_ عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق (الواقع والمستقبل)، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009.

24_ د. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة: دراسة تاصيلية وتحليلية في القانونين الدولي العام والدستوري، ط1، دار دجلة، عمان، 2010.

25_ عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

26_ د. علي حنوش، البيئة والعنف والسلم الأهلي في العراق، سلسلة إصدارات المجلس العراقي للسلم والتضامن (ICPS)، (د.م)، (د.ت).

27_ علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

28_ عبد الهادي عباس، أزمة العدالة، ط1، دار الحارث، دمشق، 2007.

29_ فائز هشام ألبرازي، لا للديمقراطية نعم للديمقراطية، ط1، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2005.

30_ كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكوردي في كوردستان العراق، ط2، دار ئاراس للطباعة والنشر، 2005.

31_ د. كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ط2، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل_العراق، 2000.

32_ لاري دايموند، تطوير الديمقراطية، مطابع جامعة جونز هوبكينز، د.م، 1999.

33_ ليا ليفين، حقوق الإنسان أسئلة وإجابات، ط4، منشورات اليونسكو، باريس، 2004.

34_ ليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، المجلس الأعلى للثقافة، (ب.ت)، 2001.

35_ مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ط1، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، نيويورك، 2006.

36_ محمد هلال، نحو فهم العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة: الديمقراطية والحريات العامة، ط1، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، جامعة ديبول، 2005.

37_ د. محمد يوسف علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مطبعة سعد، دهوك.

38_ مركز دراسات الوحدة العربية: الحرب على العراق يوميات_ وثائق_تقارير، 1990_2005، بيروت، 2007، ص ص1114_1115.

39_ المركز العراقي للبحوث والدراسات، مطبعة شركة جاردينيا للطباعة والتوزيع، النجف، 2008.

40_ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية: ثورة بارزان 1943_1945، كوردستان، 1986.

41_ د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل_العراق، 2010.

42_ نزيه نعيم شلالا، المرتكز في حقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس_ لبنان، 2010.

43_ د. نواف قطيش، إدارة الأزمات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

44_ د. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، ط1، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، 1988.

45_ نيل ج. كريتز، سيادة القانون في مرحلة ما بعد الصراع: بحث في السلام المستقر، المجلد الأول، الفصل47، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، 2001.

46_ هيفي امجد حسن، اثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة ، مطبعة وزارة الزراعة، اربيل، 2007.

47_ د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، ط1، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، السليمانية_العراق، 2010.

48_ هيثم مناع، مستقبل حقوق الإنسان: القانون الدولي وغياب المحاسبة، ط1، الأهالي للنشر والتوزيع، سورية، المؤسسة العربية الأوروبية، باريس، 2005.

ج _ البحوث:

1_ اريك ستوفر؛ ميراندا سيسون؛ فونج فام؛ باتريك فينك، العدالة المؤجلة: المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد90، العدد869، 2008.

2_ أساليب التعامل مع الأقليات، بحث منشور في سلسلة أوراق ديمقراطية: التعايش في ظل الاختلاف من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد (2)، 2005

3_ برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، بحث منشور في كتاب حقوق الإنسان العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

4_ بيتر سلاغليت، الارشيف العراقي الجديد: كشف المطمورات، بحث في المجتمع العراقي: حفريات سوسيولجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد_ بيروت، 2006.

5_ توني بفانير، التعاون بين لجان الحقيقة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بحث منشور في مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد88، العدد (862)، حزيران 2006.

6_ جون ب. بايس، حقوق الإنسان في العراق خلال الفترة الانتقالية: البحث عن الشمولية، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد (869)، 2008.

7_ د. خميس دهام حميد، دور العشائر العراقية في المصالحة الوطنية، بحث في كتاب (مجموعة مؤلفين)، المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الأمل العراقية، بغداد، 2009.

8_ درازان دوكيش، العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية الدولية: في مصلحة العدالة؟، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج49،ع(867)، أيلول، 2007.

9_ الديمقراطية: من المبادئ إلى الواقع الحي، بحث منشور في كتاب دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد، ط1، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق_ جامعة ديبول، 2005.

10_ علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، بحث منشور في كتاب انتوني كوردسمان وآخرون، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

11_علي خليفة الكواري16، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، بحث منشور في كتاب بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

12_ فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، بحث منشور في كتاب: مأزق الدستور، مجموعة باحثين، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد_بيروت، 2006.

13_ د. فيوليت داغر، حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، بحث منشور في مجلة احترام: المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد السادس، 2007.

14_ د. محمد شريف بسيوني، الديمقراطية: من المبادئ إلى الواقع الحي، بحث منشور في كتاب دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد، ط1، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق_ جامعة ديبول، 2005.

15_ محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، بحث منشور في كتاب علي خليفة الكواري وآخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ت)، 2002.

16_ محمود عبد الفضيل، تحديات المرحلة الانتقالية: المراحل الحرجة، بحث منشور في بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

17_ ياسمين سووكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية: بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، بحث منشور في مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد88، العدد (862)، 2006.

د_ الرسائل والاطاريح الجامعية:

1_ احمد طارق ياسين، المشاركة الدولية في إعادة بناء الدول، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون/ جامعة الموصل، 2007.

2_ افين خالد عبد الرحمن، ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسية/جامعة دهوك.

3_ لاجان محمد أمين عثمان، العدالة الانتقالية: العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة / جامعة السليمانية، 2009.

ثانياً: المصادر المترجمة إلى العربية:

1_ انطونيا تشايز؛ مارثا ميناو، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الاثني العنيف، ترجمة: فؤاد السروجي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

2_ بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية: التنوع الثقافي والنظرية السياسية، ترجمة: مجاب الإمام، مطبعة الهيئة العامة الدورية للكتاب، دمشق، 2007.

3_ بيير فيو وفريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، ترجمة: الأب الياس زحلاوي، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

4_ جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

5_ ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2004.

6_ سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح: حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية، ترجمة: فؤاد سروجي، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

7_ ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية: العراق منذ 1958، ترجمة: مالك ألنبراسي، منشورات الجمل، (د_م)، 2003.

ثالثاً: المصادر الانكليزية:

آ_ الكتب:

1_ Albrecht Schnabel, Hans_Georg Ehrhart, Security Sector Reform and Post Conflict Peacebuilding, First Edition, United Nations University Press, New York, 2005.

2_Anna K. Jarstad, Timothy D. Sisk, From War To Democracy: Dillemmas Of Peacebuilding, First Edition, Cambridge University Press, New York, 2008

3 _ David Lloyd Roberts, Staying Alive, Safety And Security Guide Lines For Humanitarian Volunteers In Conflict Areas, First Edition, International Committee Of The Red Cross, Geneva, 2005.

4 _ Desmond Tutu, No Future Without Forgiveness, First Edition, Double Day A Division Of Random House. Inc, New York, 2000.

5 _ Elin Skaar, Siri Gloppen, Astri Suhrke, Roads To Reconciliation, First Edition, Lexington Books Press, United States Of America, 2005.

6 _ Friedrich Glasl, Confronting Conflict: A first Aid Kit For Handling, Hawthorn Press, 1999.

7 _ Gerd Junne, Willemijn Verkoren, Post Conflict Development: Meeting New Challenges, First edition, Lynne Rienner Publishers, London, 2005.

8 _ Janet Cherry, John Daniel, Researching The Truth, In Deborah Posel, Graeme Simpson (eds), Commissioning the past, Witwaterstand, University Press, New York, 2002.

9 _ John Darby, Roger Mac Ginty, Contemporary Peacemaking: Conflict, Peace Processes and Post War United Second Edition, Palgrave Macmillan, Reconstruction, States, 2008.

10 _ John Paul Leaderach, Building Peace, Sustainable Reconciliation In Divided Societies, United States Institute Of Peace Press, Washington, 1997.

11 _ Lyn S. Gray Bill, Truth and Reconciliation In South Africa: Miracle or Model, Lynne Rienner, London, 2002..

12 _ M. Cherif Bassiouni, Post Conflict Justice, First Edition, Transnational Publishers, INC, New York, 2002.

13 _ Michael E. Brown, Ethnic and Internal Conflicts Causes and Implications, In Michael E. Brown (eds), Ethnic Conflict and International Security, Princeton University Press, London, 1993.

14 _ Nigel Biggar, Burying The Past: Making Peace and Doing Justice After Civil Conflict, First Edition, Georgetown University Press, Washington, 2003.

15 _ Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Mail, Contemporary Conflict Resolution: The prevention Management And Transformation Of Deadly Conflicts, Second Edition, Polity Press, Malden U.S.A, 2009.

16 _ Peter Harris, Ben Reilly, Democracy and Deep Rooted Conflict: Options For Negotiators, First Edition, Institute For Democracy and Electoral (IDEA), Sweden, 2002.

17 _ Roland Paris, At War's End: Building Peace After Civil Conflict, First Edition, Cambridge University Press, New York, 2004.

18 _ Simon Fisher, Dekha Ibrahim Abdi, Jawed Ludin(eds), Working With Conflict: Skills and Strategies For Action, First Edition, Zed Book Press, London, UK, 2000.

19 _ Stathis N. Kalyvase, The Logic Of Violence In Civil War , First Edition, Cambridge University Press, U.S.A, 2006.

20 _ Trudy Govier, Forgiveness and Revenge, First Edition, Routledg: Taylor and Francis Group Press, New York, 2002.

ب_ البحوث:

Timothy D. Sisk, Democratization and Peacebuilding: Perils and Promises, In Chester A. Crocker, Fen Osler and Pamela Aall (eds), Turbulent Peace: The Challenges Of Managing International Conflict, United States Institute Of Peace Press, Washington D.C, 2002.

رابعاً: المصادر الالكترونية:

1 _ الأمم المتحدة وسيادة القانون، متاح على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: (اخرزيارة 1/6/2011) .www.un.org/ar/rule of law/

2_ حقوق الإنسان في العراق بعد ثمان سنوات من الاحتلال، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العراق بعد ثمان سنوات من قبل منظمة العفو الدولية، متاح على الموقع الالكتروني:

(آخر زيارة 6/6/2011) www.icrim1.com/forum/showthread.php?

3_ حامد شريف الحمداني، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية، متاح على الرابط: www.ao-academy.org/docs/lamahat_from_kurds_strugglie_in_iraq.doc

4_ خضر عباس، النزعة نحو الانفصال، مقال متاح على الرابط:
http://www.azzaman.com/?p=22844

5_ دور الاعلام في تحقيق المصالحة الوطنية، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11988

6_ درويش محمى: الديمقراطية التوافقية في العراق ضرورة وطنية، مقال متاح على الموقع:
(آخر زيارة 2 /2011/12) Aid=175042www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?

7_ سنام نراغي اندرليني؛ جودي البشرى، إعادة البناء ما بعد النزاع، متاح على الموقع الالكتروني:
(اخر زيارة 27/5/ 2011)
www.siteresources.worldbank.org/.../resources/post_conflict_arb.pdf

8_ إطار إعادة الأعمار ما بعد النزاع، متاح على الموقع الالكتروني:
(اخرزيارة: 2011/5/27) http://www.csis.org/isp/pcr/framework.pdf

9_ عمرو خيري عبد الله، حل النزاعات، معهد دراسات السلام وجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، الإسكندرية، 2007، ص261؛ قوات حفظ السلام، المنتدى العربي للدفاع والتسليح، متاح على الموقع الالكتروني:
اخرزيارة ا/2011/6) /www.defense_arab.com/rb/shouthread.php?t=2734

خامساً: الدساتير والقوانين:

آ_ الدساتير:

دستور العراق لعام 2005.

ب_ القوانين:

قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008.

سادساً: التقارير:

1_ ملحق (أجندة من اجل السلام)، ضمن التقرير السنوي للامين العام للأمم المتحدة لعام 1995.

2_ تقريرالأمم المتحدة الجمعية العامة : قراران اتخذتهما الجمعية العامة 243/53 إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، الدورة الثالثة والخمسون، البند 31 من جدول الأعمال، الجلسة العامة (07، 9/13 -1999/10/6).

3_ تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشان سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، ذي الرقم (S/2004/6/6)، عام 2004.

4_ انتقال السلطة في العراق: تحديات وفرص ما بعد الحرب، إصدار مشترك بين معهد المجتمع المفتوح ومؤسسة الأمم المتحدة، واشنطن، 2004.

5_ روزاليند شو، إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون، تقرير معهد السلام الأمريكي، واشنطن، ذي الرقم (130)، 2005.

سابعاً:

المنشورات باللغة العربية:

1_ أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات: المشاورات الوطنية بشان العدالة الانتقالية، منشورات الأمم المتحدة بالرقم (A.09.XIV.2/ ISBN 978_92_7, 54023_4)، نيويورك_جنيف، 2009.

2_ أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو، منشورات الأمم المتحدة بالرقم (A.09.X17.1, ISBN 978_92_1_654622_7)، نيويورك_ جنيف، 2009.

3_ انتقال السلطة في العراق: تحديات وفرص ما بعد الحرب، إصدار مشترك بين معهد المجتمع المفتوح ومؤسسة الأمم المتحدة، واشنطن، 2004.

4_برنامج عملي، فحص الموظفين وإصلاحهم في المراحل الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004.

5_ جيرالدين فريز؛ موليكيتي، دليل لمجال ممارسة الحكم الديمقراطي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام 2008_.2013

6_ حوار من اجل المصالحة، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، (ب.ط)، (ب.م)، 2009.

7_ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دليل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشان أنشطتها في حالات النزاع، جنيف، 1986.

8_ مارك فريمان؛ بريسيلا ب. هاينز، المصارحة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
- **المقدمة**	5
- **المبحث التمهيدي**: لمحة عن الوضع العراقي بعد عام 2003 ومعوقات التعايش السلمي فيه	.. 12
المطلب الأول: لمحة عن الوضع العراقي بعد عام 2003	12
المطلب الثاني: معوقات التعايش السلمي في العراق	17
- **الفصل الأول:** التعريف بالمصالحة الوطنية	25
المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية	26
المبحث الثاني: آليات المصالحة الوطنية	36
- **الفصل الثاني:** دور الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية والحلول للوضع العراقي	50
المبحث الأول: دور الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية	51
المبحث الثاني: الحلول للوضع العراقي	61
- **الخاتمة**	68
- **قائمة المصادر**	74